



الرشد الاقتصادي وأهميته في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء الشريعة الإسلامية

م. ايناس ناجي حمد

كلية الإمام الكاظم (ع) / أقسام واسط

قسم علوم القرآن والحديث

lecwasit60@alkadhum-col.edu.iq

المستخلص:

يُعد الرشد الاقتصادي من الأسس الجوهرية لتحقيق التنمية المستدامة، إذ يركّز على أهمية استغلال الموارد بشكل يضمن العدالة والكفاءة، ويهدف البحث إلى توضيح دور الرشد الاقتصادي في تعزيز التنمية المستدامة من خلال الاستخدام الفعال والعدل للموارد، بما يدعم النمو الاقتصادي المُستدام، كما تبرز الشريعة الإسلامية مبادئ العدل والمساواة التي تُسهم في بناء الثقة بين الأطراف، ويحث الإسلام على الإنفاق الحكيم وتجنب الإسراف، مما يتناغم مع مفهوم الرشد الاقتصادي بشكل مثالي.

ومن اهم نتائج ما توصلنا اليه هي إن الرشد الاقتصادي يحتل مكانة بارزة في تنظيم استهلاك الموارد وإدارتها بطريقة فعّالة، و يلعب دوراً هاماً في توزيع الموارد بعدالة، مما يساهم بشكل كبير في دعم التنمية المستدامة ، ويساعد على تقليل مستويات الفقر وتعزيز الرفاه الاجتماعي من خلال الاستخدام المثالي للموارد المتاحة ، وكذلك تساهم التنمية المستدامة في تحقيق العدالة الاجتماعية عبر تأمين المساواة في توزيع الفرص والموارد، وتدعم التنمية المستدامة زيادة الإنتاجية من خلال تحقيق النمو الاقتصادي دون المساس بالقيم الاجتماعية الأساسية ، وكذلك يسهم التمويل الإسلامي بشكل ملحوظ في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال التركيز على مبادئ الاستدامة والشمول المالي.

الكلمات المفتاحية: الرشد الاقتصادي، التنمية المستدامة، توزيع الثروة في الإسلام، الزكاة، التمويل الإسلامي.

Economic maturity and its importance in achieving sustainable

development in light of Islamic law

Lect. Enas Naji Hamad



Imam alkadhum college / Department of Quranic and Hadith Sciences

Lecwasit60@iku.edu.iq

Abstract

Economic rationality is a fundamental foundation for achieving sustainable development, as it emphasizes the importance of exploiting resources in a manner that ensures fairness and efficiency. This research aims to clarify the role of economic rationality in promoting sustainable development through the effective and equitable use of resources, thus supporting sustainable economic growth. Islamic law also highlights the principles of justice and equality that contribute to building trust between parties. Islam encourages wise spending and avoiding extravagance, which perfectly aligns with the concept of economic rationality.

One of the most important findings we have reached is that economic rationality occupies a prominent position in regulating resource consumption and managing them in an effective manner. It plays a significant role in the fair distribution of resources, which contributes significantly to supporting sustainable development, and helps reduce poverty levels and enhance social welfare through the optimal use of available resources. Sustainable development also contributes to achieving social justice by ensuring equal distribution of opportunities and resources. Sustainable development supports increased productivity by achieving economic growth without compromising core social values. Islamic finance also contributes significantly to enhancing economic growth by focusing on the principles of sustainability and financial inclusion.

Keywords: Economic maturity, sustainable development, wealth distribution in Islam, zakat, Islamic finance.

مقدمة

يُعد مفهوم الرشد الاقتصادي من المفاهيم والمصطلحات الحديثة التي اهتم بها الباحثون في مجال علم الاقتصاد بشكل عام والاقتصاد الإسلامي بشكل خاص، بحيث يحاول هذا المفهوم أن يركز على طبيعة الاستهلاك أو السلوك الاقتصادي للأفراد سواءً أكان ذلك السلوك رشيداً أم غير رشيداً، لذا فإن علاقة الرشد الاقتصادي بتحقيق التنمية المستدامة علاقة وثيقة وذلك لأن مبدأ الرشادة الاقتصادية أو عدم الاسراف من المبادئ المهمة للاقتصاد الإسلامي، لذا فإن الرشد



الاقتصادي لا يتعلق فقط بالمواطنين من خلال عدم الاسراف والتبذير ، وإنما يتعلق ذلك بالحكومات والأنظمة الاقتصادية في الإسلام فإن اصدار قرارات تدعم فكرة الرشادة فإنها تقدم الدعم الاقتصادي وتساعد على تحقيق التنمية في شتى المجالات.

وتبرز أهمية هذا البحث كونه يضيف الى الادبيات الاقتصادية الإسلامية تصوراً متكاملاً حول دور الرشد في التنمية، ويسهم في وضع حلول واقعية لمعالجة مشكلات الهدر الاقتصادي وسوء توزيع الموارد، لذا يعد الرشد الاقتصادي أداة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، من خلال تعزيز العدالة الاجتماعية، والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، إضافة إلى تعزيز النمو الاقتصادي الذي يعود بالنفع على المجتمع ، كما يعالج البحث مشكلة كيفية اسهام الرشد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة وفق مبادئ الشريعة الإسلامية.

وقد تضمنت الدراسة في هذا البحث **مبحثين** ولكل مبحث عدة مطالب ، بينت في المبحث الأول مفهوم الرشد الاقتصادي والتنمية المستدامة في الشريعة الإسلامية ، فقد اشتمل هذا المبحث بيان المفاهيم والاسس والمبادئ والاهداف المتعلقة بالرشد والتنمية المستدامة ، اما المبحث الثاني تناولت فيه اثر الرشد الاقتصادي في الإسلام لتحقيق اهداف التنمية المستدامة، وذلك من خلال تأثيره في تقليل الفقر وعدم المساواة ، وأيضاً تأثيره على البيئة والاستخدام المستدام للموارد، وتناولت في المبحث الثالث الأدوات الإسلامية التي تساعد في تحقيق الرشد الاقتصادي وهي الزكاة ودورها في إعادة توزيع الثروة، والوقف وإسهامه في دعم المشاريع التنموية، إضافة إلى التمويل الإسلامي وأثره في تحقيق الرشد والتنمية المستدامة.

واستعرضت الباحثة عدة دراسات سابقة تتعلق بموضوع الرشد الاقتصادي مثل دراسة (بخيت، وآخرون ٢٠٢٣م) والتي تتحدث عن دور الرشادة الاقتصادية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحيث أن هذا البحث يناقش موضوع الرشد الاقتصادي من جانب اقتصادي في القوانين الوضعية ويناقش بعض القرارات الحكومية التي تتخذها الحكومة العراقية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لكن بحثنا يتحدث عن الرشد في الاقتصاد الإسلامي وكيف ينظم الدين الإسلامي عملية الترشيح في الاستهلاك وعلاقته بتحقيق التنمية للبلدان الإسلامية، بينما تتحدث دراسة (عبد الحميد و محمد ٢٠١١م) عن دور الاقتصاد الإسلامي في ترشيح سلوك المستهلك بحيث تستعرض هذه الدراسة بعض المفاهيم والمصطلحات التي تتعلق بالاقتصاد الإسلامي واستعراض بعض الآيات والأحاديث التي تحت المؤمنين على ترشيح الاستهلاك ومنع التبذير في الموارد للحفاظ على المجتمع من



الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، بينما تتحدث دراستنا عن الترشيد في الاستهلاك وعلاقته في تحقيق التنمية المستدامة وبناء مجتمع مستدام في ظل أحكام الشريعة الإسلامية، أما دراسة (الصغير ٢٠١٥م) والتي تجري مقارنة بين الرشد الاقتصادي في الإسلام والرشد الاقتصادي في القوانين الوضعية، وأيضا دراسة (مبروك ١٩٩٧م) التي تتحدث عن ضوابط ترشيد الاستهلاك في الإسلام، وقد أفادت الدراسات السابقة التي تم استعراضها البحث من خلال بناء بعض المفاهيم النظرية والتعرف على حدود البحث، وتتشابه هذه الدراسة من الدراسات السابقة بأن جميع تلك الدراسات تشير إلى أهمية الرشد الاقتصادي في بناء وتنظيم الحياة الاجتماعية والاقتصادية وله علاقة وثيقة من تحقيق النمو الاقتصادي لأي بلد وبالأخص في مجال التنمية المستدامة.

المبحث الأول: مفهوم الرشد الاقتصادي والتنمية المستدامة في الشريعة الإسلامية

المطلب الأول : مفهوم الرشد الاقتصادي وأسس ومبادئه

أولا : مفهوم الرشد لغة

١. الرشد: الرأ والشين والذال: أصل واحد، يدل على استقامة الطريق؛ فالمرشد: مقاصد الطريق، والرشد: خلاف الغي" (ابن فارس ٢٠٠٢م، ٣٢٧)

٢. وقيل : هو رَشَد الإنسان يرشد رَشْدًا: إذا أصاب وجه الأمر والطريق، وهو نقيض الضلال...، واسترشده: طلب منه الرشد (ابن منظور ١٤١٤هـ، ١٧٦)

وقوله تعالى : (لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ) [البقرة : ٢٥٦]

ثانياً: مفهوم الرشد اصطلاحاً

أولا : مفهوم الرشد في القرآن الكريم له عدة معاني منها (الدامغاني ١٩٨٠م)

١. الرشد : بمعنى الهداية؛ كما في قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الرَّاٰشِدُونَ﴾ [الحجرات: ٧] ، اي المهتدون إلى طريق الحق الذين أصابوا الرشد (١. الطوسي ١٤٠٩هـ، ٣٤٣).

٢. يأتي بمعنى التوفيق؛ كما في قوله تعالى: ﴿فَلَنْ تَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُّرْشِدًا﴾ [الكهف: ١٧] أي إن الله تبارك وتعالى يضل الظالمين يوم القيامة عن دار كرامته ، ويهدي أهل الإيمان والعمل الصالح إلى جنته (الكاشاني ١٤٢٠هـ، ٧٠٩)

٣. بمعنى الصواب؛ كما في قوله تعالى: ﴿لِاقْرَبْ مِنْ هَذَا رَشَدًا﴾ [الكهف: ٢٤] ، أي ما يكون أقرب من الرشد ، وأدل من قصة أصحاب الكهف (الطبرسي ١٩٩٥م، ٣٣٢)



٤. بمعنى إصلاح المال؛ كما في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ آتَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا﴾ [النساء: ٦]، معناه : فان وجدتم منهم رشدا وعرفتموه (١. الطوسي ١٤٠٩ هـ، ٣٤٣)

٥. بمعنى العقل في الدين؛ كما في قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ مِنْكُمْ رَجُلٌ رَشِيدٌ﴾ [هود: ٧٨] ، أي : أليس في جملتكم رجل قد أصاب الرشد ، فيعمل بالمعروف ، وينهى عن المنكر ، ويزجر هؤلاء عن قبيح فعلهم ، أي : يرشدكم إلى الحق (الطبرسي ١٩٩٥ م).

٦. بمعنى المخرج والعاقبة؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَهَيَّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا﴾ [الكهف: ١٠] ، أي أرشدنا إلى طريق ينقذنا من هذا الضيق ويقربنا من مرضاتك وسعادتك، الطريق الذي فيه الخير والسعادة وإطاعة أوامر الله تعالى (الشيرازي ٢٠١٣، ٤٠٩)

ثانياً: مفهوم الرشد في اصطلاح الفقهاء

١. الرشد هو : فهو كيفية نفسانية تمنع من إفساد المال وصرفه في غير الوجهه اللائقة بأفعال العقلاء ، ولا تعتبر العدالة ، ويعلم باختباره بما يناسبه من التصرفات (الحلي ١٤١٨ هـ، ١٣٤)

٢. ويراد بالرشد أيضاً: هو ان يكون الشخص مصلحاً في دينه وماله ، لأن الفاسق غير رشيد ، وهو ما ذهب اليه الحنفية (ابن عابدين ١٩٩٢ م، ٤٥٨) والمالكية (المدني ١٩٩٤ م، ١٠٤) والحنابلة (بابن قدامة المقدسي ١٩٩٧ م، ٦٠٧) والشافعية (ع. الشافعي ١٩٩٠ م، ٢٢٠)

ثالثاً: مفهوم الرشد الاقتصادي

مهما كانت الموارد الاقتصادية متاحة ومتوفرة فلا يمكن استغلالها واستثمارها بصورة مفيدة بدون ادارة رشيدة ومتطورة توزع الموارد بشكل عادل، فالإدارة الرشيدة تمثل اداة قياس ومعرفة مدى فشل ونجاح الوحدات الاقتصادية في قراراتها والنتائج التي توصلت اليها (سلمان ٢٠٢٢، ٢٥١).

يعرف الرشد الاقتصادي بأنه : اعادة تنظيم جميع جوانب الحياة الاقتصادية على اسس رشيدة (الغني ١٩٥٠، ٣). ويعرف ايضا بأنه عبارة عن تعظيم للمنافع الاقتصادية الذاتية واسعة الحدود والنادرة نسبيا (العبيدي ٢٠٢٣، ١٣).

ويلعب الرشد الاقتصادي في الدين الإسلامي وفي النظام الاقتصادي الإسلامي دوراً بارزاً في تنظيم عملية الاستهلاك وتنظيم الموارد، ويُعد بأنه حقيقة واقعة، بمعنى أن الشخص المسلم بأنه رشيد، بحيث أنه يؤمن بالله تعالى ويلتزم بالتعاليم الدينية لديننا الإسلامي الحنيف من خلال السير على القواعد الإسلامية التي رسمها القرآن والسنة النبوية الشريفة في الاقتصاد الإسلامي، لذا فإن المسلم يجب أن يكون عقلاني ورشيد بالاستهلاك والتعامل وتدبر أموره المادية وينفقها على نحو رشيد، حتى



لا يحدث ضرر في السوق أو السلع أو المصالح العامة أو الشخصية، بحيث يقول تعالى (عبد الحميد و محمد ٢٠١١م، ١٤)

ويوجد في كل مجتمع وفي كل بلد سواءً أكان مسلماً أم غير مسلم هناك القاصر وهناك السفه أو من يعاني من علة أو مرض معين، فإن الله سبحانه وتعالى نهى أن يتصرفوا بأموالهم إذا كانوا كذلك، وذلك لأن القاصر لا يمكنه التصرف بأمواله التي ورثها إذا كان قاصراً لعدم قدرته على التصرف بها أو أنه ممكن أن يصرفها بغير حقها أو بغير موضعها، لذلك نهى الله تعالى من تصرف القاصر بالأموال لحين بلوغ سن الرشد حتى يكون واعياً قادراً على صرف الثروة التي ورثها أو حصل عليها في محلها، مع ضرورة الحفاظ على عملية الترشيح أو الرشد الاقتصادي الذي يحدث عليه الدين الإسلامي، وكذلك الحال بالنسبة للسفيه لا يمكنه مزاوله أي نشاط اقتصادي لعدم رشده أو أنه غير مؤهل لمزاوله تلك النشاطات الاقتصادية، لذا فإن الدين الإسلامي يحافظ على توازن الاستهلاك التجاري أو الاقتصادي من خلال الحفاظ على الفئات المستضعفة أو غير المؤهلة من مزاوله تلك النشاطات حتى لا يحدث الضرر الاقتصادي، بحيث يقول الله تعالى في محكم كتابه (وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا) (النساء ٥)، معناه : لا تعط ولدك السفه مالك فيفسده الذي هو قيامك ، وقيل: إنها نزلت في السفهاء وليس لليتامى في ذلك شيء (١). الطوسي ١٤٠٩هـ، ٣٤٣) حتى لا يكون هناك اسراف ولكي يتحقق الرشد الاقتصادي، فإن الله تعالى نهى عن وضع الأموال بيد السفهاء أو الأشخاص الذين لا يفقهون، أو الذين ينفقون الأموال في غير موضعه.

لذا فإن الاقتصاد الإسلامي يتفق مع الاقتصاد الوضعي في اقرار مبدأ السلوك أو الاستهلاك الاقتصادي المتوازن بين الاسراف في الاستهلاك والتقتير أو البخل، بحيث يجب أن تكون هناك موازنة ومفاضلة في عملية الاستهلاك أو الانفاق للوصول إلى أعلى درجة من المنفعة، فلا يمكن للمؤمن العاقل أن ينفق جميع أمواله على سلع أو احتياجات غير ضرورية بينما في أوقات أخرى يحرم نفسه أو عائلته من سلع أو احتياجات ضرورية، وهنا لا ينحصر الرشد على طبيعة السلع المادية فقط بل يمتد إلى طبيعة المنفعة التي يسعى الفرد إلى تحقيقها، وما الهدف من الاستهلاك لتلك المنافع أو السلع، بحيث يشترط الدين الإسلامي أن يكون الهدف والوسيلة لا يحدثان الضرر للأفراد أو المجتمع (عبد الحميد و محمد ٢٠١١م، ١٥).



ويُعَدُّ الاعتدال أو الرشد الاقتصادي من أهم الأهداف أو الأفكار التي دعا إليها الدين الإسلامي وأوصى بها علماء الاقتصاد الإسلامي المعاصر، وقد حث القرآن الكريم على الاعتدال في كل شيء وعدم الإسراف، لأن الإنسان الذي يسرف في الإنفاق ويبذر في الأموال يندم في الأوقات اللاحقة لأنه أنفق هذه الأموال على أمور بشكل مبالغ فيه بينما لم يفكر في الأيام اللاحقة التي قد يحتاج فيها لتلك الأموال ويندم عليها، وكما قال تعالى (وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا) الاسراء (٢٩) أي : لا تكن ممن لا يعطي شيئاً ، ولا يهب ، فتكون بمنزلة من يده مغلولة إلى عنقه لا يقدر على الإعطاء والبذل وهذا مبالغة في النهي عن الشح والإمساك (الطبرسي ١٩٩٥ م، ٣٣٢)، وقد دعا الدين الإسلامي إلى الاعتدال في الإنفاق دون الإفراط أو التفريط ويحرص على جانب أساس ومهم يسعى إلى تحقيقها في المجتمعات الإسلامية وهو مراعاة التوازن بين الدخل والإنفاق (تحقيق الرشادة الاقتصادية)، ومن الأسباب التي نهى بها الدين الإسلامي الإسراف هو عدم قدرة الفرد على تحقيق التوازن في طبيعة السلع والخدمات الضرورية وغير الضرورية، وإمكانية حدوث تضخم في الأسواق نتيجة نقص المعروض من السلع والخدمات في مواجهة المطالب المتزايدة لها، فضلاً عن تأثيرها على القدرات التنموية للبلدان الإسلامية من خلال نقص الفائض الادخاري اللازم لعملية التنمية الاقتصادية، وهذا لا يقتصر على الأفراد وإنما يشمل المؤسسات والبلدان بشكل عام، لأن الاعتدال في الإنفاق الحكومي على احتياجات الأفراد يخلق نوعاً من التكافؤ بالفرص وتحقيق النمو الاقتصادي من خلال التفكير بالأهم ثم المهم ثم الأقل أهمية (أبوظه ٢٠٢١ م، ٩٥٥).

رابعاً : خصائص الرشد الاقتصادي في الإسلام

هناك عدة خصائص للرشد الاقتصادي في الإسلام والتي تحقق أهداف التنمية المستدامة وبناء مجتمع واقتصاد مستدام، وهذه الخصائص هي:

١. **العدل والتوازن:** لقد وضع الدين الإسلامي مبدأ العدل والتوازن من المبادئ المهمة والرئيسية عند بناء النظام الاقتصادي في الإسلام، بحيث كفل الدين الإسلامي المعاملة الحسنة والرعاية الكريمة للمسلمين وغير المسلمين، فإن الحقوق والواجبات التي تسري على المسلمين تسري على غير المسلمين، كما في قوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٩٠]، وقوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلنَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ



خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴿٨﴾ [المائدة: ٨]، لذا فإن النظام الاقتصادي في الإسلام نظام يراعي جميع الفئات والطبقات الاجتماعية وينظر إلى الجميع بعين واحدة، ومن هذا المنطلق فإن النظام الاقتصادي الإسلامي يصلح لكل زمان ومكان (الجبير ٢٠١١).

وأصبح العدل والتوازن من المفاهيم المهمة والجوهرية التي يحققها النظام الاقتصادي الإسلامي من خلال ترسيخ قيم الرشادة في الاستهلاك، لأن جوهر عملية الرشد الاقتصادي هو لغرض تحقيق العدل والتوازن داخل المجتمعات، وتأتي العدالة في التوزيع من خلال الإنفاق العام الذي تقوم به الحكومات الإسلامية على السلع والخدمات الضرورية والتي ينتفع منها الجميع، أما التوازن فإن الإنفاق على السلع الضرورية والابتعاد عن السلع الكمالية يحقق التوازن بين العرض والطلب وبين الاستهلاك والادخار (المكاوي ٢٠٢٠، ٢٠٩).

٢. محاربة التبذير والإسراف: لقد نهى الله تعالى عن التبذير والإسراف في مواضع كثيرة في القرآن الكريم منها ((إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ ۖ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا)) (الاسراء: ٢٧)، وقد نهى الله تعالى عن التبذير في انفاق الأموال وبالأخص على السلع والحاجات غير المفيدة أو التي فيها معصية لله تعالى، وهناك آية أخرى تنهى عن الإسراف كما في قوله تعالى (قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ) (الزمر: ٥٣)، في هذه دعوة صريحة من الله للذين جاروا على أنفسهم بارتكاب الذنوب والمعاصي، دعوة منه تعالى إلى التوبة، ووعده بالعفو والصفح عن كل ذنب مهما كبر وعظم (مغنية ١٩٨١م، ٤٢٦).

٣. لذا فإن النظام الاقتصادي في الإسلام اعتمد مبدأ الترشيح في الاستهلاك من خلال محاربة التبذير والإسراف، لأن هناك الكثير من الأشخاص ينفقون أموالاً طائلة في اقتناء وشراء بعض الحاجات التي لا يستفيدون منها ويأتي ذلك بسبب تأثير الشركات والإعلانات على عقول البعض، إذ أن الإسراف صفة ذميمة وخلق يبغضه الله سبحانه وتعالى سواء أكان الإسراف على المحرمات أو المباحات، لأن فيهما انحراف عن منهج الله تعالى الذي يدعو الناس إلى عدم الإفراط أو التقريط، لذا فإن من أهم ركائز النظام الاقتصادي الإسلامي هو إشاعة مفهوم الرشادة في الاستهلاك لغرض بناء نظام اقتصادي قوي ينظر إلى حاجات الناس بشكل متساوي ويفضل الحاجات الأساسية أو الضرورية على الحاجات غير الضرورية (نظمي ٢٠١٨م، ٦٠٩-٦١٠) تحقيق الكفاية لا الترف: من الخصائص المهمة للرشد الاقتصادي في الإسلام هو تحقيق الكفاية لجميع أفراد المجتمع من خلال ترشيح الاستهلاك للسلع والخدمات الضرورية سواء على مستوى الاستهلاك الشخصي أو



الاستهلاك الحكومي، ومن اثار عدالة التوزيع في الدخل توافر حد الكفاية لكل فرد كما في قوله تعالى ((إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَصْحَى)) (طه: ١١٨)، لأن الإنفاق الذي يقوم به الشخص إذا اتبع نظام الرشادة فإنه يحقق الكفاية لمتطلباته الضرورية والأساسية، وكذلك الحال بالنسبة للإنفاق الحكومي فعندما تتفق الدول والحكومات على السلع والخدمات الضرورية التي تحقق التنمية المستدامة لمجتمعاتها فإن ذلك يجعل تلك الحكومات تعيش في حالة من النمو والاستقرار الاقتصادي بعيدا عن الترف والاستهلاك غير الضروري، لأن الترف قد يؤدي بنتائج غير جيدة في المستقبل، فما يندرج ضمن الكمالي الآن قد يعتبره الأشخاص ضروري في المستقبل إذا تم الصرف لحد الترف (مشهور ١٩٨١م، ١٢-١٣).

٤. **العدالة في توزيع الحاجات والموارد:** إن السبب الذي يدفع اهتمام النظام الاقتصادي في الدين الإسلامي على الرشادة في الاستهلاك هو قدرة هذا النظام على تحقيق العدالة في توزيع الحاجات بين الأشخاص، فعندما يكون هناك إسراف وتبذير في الحاجات الشخصية فإن ذلك يجعل تلك الحاجات تتركز بين عدد قليل من الأشخاص بينما يحرم منها الآخرون، بحيث يدعو الإسلام إلى اتباع نظام الاعتدال في تلبية حاجات الإنسان، وأيضا من مهام الرشد الاقتصادي هو المحافظة على الموارد الطبيعية وإعادة توزيعها بشكل عادل ومنصف بين أفراد المجتمع الواحد، لأن التبذير قد يعرض تلك الموارد للنفاذ أو تركزها بيد أفراد محددين، وهنا يحقق الرشد الاقتصادي مصلحة الفرد والمجتمع على حد سواء، فالإسلام يساوي بين الأفراد في تحقيق تلك الحاجات والموارد (البشري وآخرون ٢٠٢٣، ٣٤٢)، من اثار عدالة التوزيع العدل والتوسط في الانفاق، والله ينهى عن الإسراف في كل شيء كما في قوله تعالى ((وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا)) (الفرقان : ٦٧)

ويعتمد مفهوم الرشد الاقتصادي على خمس فرضيات اساسية (ح. بخيت ٢٠٢٣، ١٦٢):

١- التناسق : حيث من المفترض ان تكون الجهات الفعالة تتمتع بتفضيلات معينة واهداف متناسقة وان تسعى تلك الجهات بشكل حثيث لتحقيق هذه الاهداف واتخاذ قرارات مناسبة تتماشى مع المصالح الخاصة .

٢- تعظيم المنفعة : يجب على الافراد ان يتخذوا قرارات مناسبة تزيد من منافعهم ورفاهيتهم الخاصة وان يوازنون بين التكاليف والعوائد المالية التي تترتب على قراراتهم المختلفة .



٣- تحليل التكلفة والفوائد : عادة ما يقوم الفاعلون الاقتصاديون بالمشاركة في تحليل التكاليف والعوائد الناتجة عن اتخاذ قرارات معينة، حيث يأخذون بنظر الاعتبار المكاسب والخسائر الناجمة عن قراراتهم، ويكون القرار نابع من توقعاتهم للفوائد الصافية .

٤- السلوك العقلاني : يفترض الرشد الاقتصادي ان الافراد لديهم المكاينات الكافية للوصول الى معلومات دقيقة، وفي نفس الوقت لديهم قدرات معرفية لتحليل تلك المعلومات واتخاذ قرارات مبنية على اساس التفكير المنطقي والعقلاني .

٥- المصالح الذاتية : يفترض الرشد الاقتصادي ان الافراد يتصرفون وفق مصالحهم الذاتية ويسعون الى تحقيق اقصى كم من المنافع .

خامساً : الاسس والمبادئ التي تحقق الرشد الاقتصادي

لتحقيق الرشد الاقتصادي لا بد من تحقيق الحكم الراشد والذي يقوم على الاسس الاتية (خ. سفيان ٢٠١٨، ٢٨٥):

١- المشاركة : ويقصد بها حق اتخاذ القرار من قبل الجميع، اما بشكل مباشر او عن طريق مؤسسات شرعية تمثل مصالحهم، وتتخذ المشاركة الرحبة عدة اشكال مثل حرية الحديث والتجمع وتوفير قدرات المشاركة .

٢- الكفاءة والفاعلية : الهادفة الى توفير الامكانات اللازمة لتنفيذ المشاريع بشكل جيد وفي الوقت المناسب وبأقل تكاليف ممكنة، وذلك لتحقيق احتياجات المواطنين على اساس ادارة رشيدة وعقلانية للموارد.

٣- الشفافية : ويقصد بها توفير المعلومات الدقيقة في اوقاتها واعطاء الفرصة للجميع ليطلعوا على المعلومات الضرورية والموثوقة، وهذا يساعد في اتخاذ قرارات مناسبة للموقف.

٤- المحاسبة والمساءلة : ويقصد بها تحمل المسؤولية الكاملة عند اتخاذ قرار معين والنتائج المترتبة على هذا القرار، واتاحة الفرصة لاستجواب المسؤولين واصحاب القرار عن تصرفاتهم، وهناك اشكال متعددة للمساءلة فمن الممكن ان تكون مجرد مناقشة عن قرار معين او قد تتخذ اشكال قانونية اخرى.

٥- حكم القانون : يقصد به ان يكون الحكم والسيادة للقانون قبل كل شيء وتطبيق ذلك دون اي استثناءات انطلاقاً من مبدأ حقوق الانسان بشكل رئيسي، وهذا الاطار يعمل على تنظيم العلاقات



بين المواطنين انفسهم من جهة، وبينهم وبين الدولة من جهة اخرى، وفي نفس الوقت ينظم العلاقات بين المؤسسات العامة للدولة ويحترم السلطات والاستقلالية التي يتمتع بها القضاء .

٦- المساواة : ان تكون المعاملة متساوية مع الجميع بغض النظر عن الجنس واللون والمكانة الاجتماعية والانتماء الديني والعشائري فضلا عن التوزيع العادل لموارد التنمية وتهدف هذه الصفة الى اعطاء الحق للجميع للحصول على فرص متساوية في الارتقاء الاجتماعي لكي يحسنوا اوضاعهم .

٧- البناء المؤسسي : يجب ان تكون المؤسسات الاقتصادية فعالة وعالية الجودة وتمارس انشطتها واعمالها بحرية تامة لكي تحقق الصالح العام للجميع .

٨- الرؤية الاستراتيجية : وهي الرؤية النابعة من المعطيات الاجتماعية والثقافية الهادفة الى تحقيق حسن تيسير شؤون المواطنين وتنمية القدرات البشرية في المجتمع .

٩- اللامركزية : تتحقق هذه الصفة من خلال توزيع السلطات بين افراد المجتمع على ضوء التوزيعات الجغرافية للدولة، من اجل ادارة شؤونها والحفاظ على حقوق كل فرد داخلها .

المطلب الثاني: مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها ومبادئها

اولاً : مفهوم التنمية المستدامة

يعد مفهوم التنمية المستدامة من المفاهيم الحديثة والمبتكرة في الفكر التنموي حيث لا يوجد تعريف معين منق عليه بالأجماع بالنسبة لهذا المصطلح، عرفت التنمية المستدامة على انها : التنمية المستمرة والمتواصلة التي تستند الى مبدأ واحد وهو الاستثمار الامثل للموارد والثروات بطريقة معينة لا تخل بمقدرات الاجيال المستقبلية من الموارد الطبيعية (ح. الشافعي ٢٠١٢، ١٣). وعرفت ايضا بأنها عملية يتناغم فيها استغلال الموارد والتوجيهات الاستثمارية والمناخ الخاص بالتنمية التكنولوجية وتغيير المؤسسات بالشكل الذي يعزز امكانات الحاضر والمستقبل للوفاء بحاجات الانسان واهدافه وتطلعاته (خبابة ٢٠٠٩، ١٥).

وتعرف التنمية المستدامة من الناحية الاقتصادية على انها : استخدام الموارد الطبيعية المتجددة بطريقة مثلى لا تؤدي الى تدهورها او ضياعها او تؤدي الى تقلص جدواها بالنسبة الى الاجيال المقبلة من خلال الحفاظ على رصيد ثابت بطرق فعالة وغير متناقص الموارد ، وتعنى التنمية المستدامة من المنظور الاقتصادي بالإدارة المثلى للموارد الطبيعية وذلك من خلال الحصول على



الحد الأقصى من المنافع الخاصة بالتنمية الاقتصادية وذلك بشرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية (أديب ٢٠٠٢، ٣).

ثانياً : اهداف التنمية المستدامة

تسعى التنمية المستدامة من خلال الية عملها الى تحقيق العديد من الاهداف، اهمها (ح. سفيان ٢٠١٨، ٢٧٩-٢٨٠):

١- تحقيق حياة افضل للسكان : وذلك من خلال التركيز على العلاقات بين الانشطة التي يمارسها السكان والبيئة، وهي تتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على اساس الحياة التي يعيشها الانسان، وذلك عن طريق مقياس الحفاظ على نوعية البيئة والتهيئة والاصلاح حيث تعمل على ان تكون العلاقة بالنهاية علاقة تكاملية ومنسجمة .

٢- تعزيز وعي السكان بالمشكلات القادمة : يمكن تحقيق ذلك من خلال تنمية احساس الافراد بالمسؤولية وحثهم على المشاركة الفعالة في ايجاد الحلول المناسبة من خلال مشاركتهم في اعداد وتنفيذ مختلف البرامج والمشاريع الخاصة بالتنمية المستدامة .

٣- تحقيق الاستغلال والاستخدام العقلاني للموارد : هنا تتعامل التنمية المستدامة مع الموارد على انها محدودة لذلك تحول دون تدميرها او استنزافها بل تعمل على استخدامها وتوظيفها بصورة عقلانية وفق تخطيط محكم .

٤- احداث تغيير مستمر في حاجات واولويات المجتمع : وذلك من خلال اتباع طرق تلائم امكاناته وتسمح بتحقيق التوازن والذي بواسطته يمكن ان يتم تفعيل التنمية الاقتصادية .

٥- تحقيق نمو اقتصادي تقني : حيث يتم الحفاظ على رأس المال الطبيعي والذي يشمل الموارد الطبيعية المهمة وهذا يتطلب تطوير البنى التحتية للمؤسسات وان تكون الادارة ملائمة للمخاطر والتقلبات لتؤكد المساواة في تقاسم الثروات بين الاجيال المتعاقبة .

ثالثاً : الاهداف الاقتصادية للتنمية المستدامة

تهدف التنمية المستدامة الى تحسين الوضع الاقتصادي بشكل يضمن حقوق الجميع في الحاضر والمستقبل، ومن اعم الاهداف التي تسعى التنمية المستدامة الى تحقيقها :

١- الانتاجية: ويقصد بها وجود نظام انتاجي يحافظ على القاعدة البيئية للتنمية اي السعي الى رفع الكفاءة الانتاجية من اجل ضمان وفرة السلع والخدمات بشكل مستمر وبالشكل الذي يلائم زيادة



النسبة السكانية، ويتم زيادة الطاقة الانتاجية من خلال رفع الانتاج الزراعي لتحقيق الامن الغذائي (اللجنة العالمية للبيئة والتنمية ١٩٨٩، ١١٥).

٢- الكفاءة والابداع : تسعى التنمية المستدامة الى زيادة الكفاءة الاقتصادية من خلال توفير فرص العمل في كلا القطاعين (العام والخاص) وذلك عن طريق استخدام الطاقة والمعادن والموارد الطبيعية بأكبر قدر من الكفاءة (الربيعي ٢٠٠٩، ٥٩).

٣- توفير الحاجات الاساسية مثل الغذاء، العمل، الماء، الطاقة (اللجنة العالمية للبيئة والتنمية ١٩٨٩، ٩١).

٤- تعمل على تجديد النمو النوعي الاقل تكتيفا للموارد، كما ان توجيه النمو نحو المستقبل القادر على حماية البيئة يحتاج الى شكل من اشكال التنظيم البيئي (دوجلاس ٢٠٠٠، ٩)
رابعا : عناصر التنمية المستدامة

هناك ثلاث عناصر رئيسية للتنمية المستدامة (عمير ٢٠٠٧، ٧) :

١- العنصر الاقتصادي : يتند هذا العنصر الى المبدأ الذي يحث على زيادة رفاهية المجتمع الى اقصى حد ممكن، ومحاولة القضاء على الفقر من خلال الاستخدام الامثل للموارد الطبيعية .

٢- العنصر الاجتماعي : يشير هذا العنصر الى العلاقة بين الطبيعة والبشر والى النهوض بالواقع الانساني، وزيادة فرص الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الاساسية واحترام حقوق الانسان ويشير ايضا الى تنمية الثقافات المختلفة .

٣- العنصر البيئي : يتعلق هذا العنصر بالحفاض على الموارد المادية والبيولوجية .

خامساً : مبادئ التنمية المستدامة في الاسلام

هناك مجموعة من المبادئ تقوم عليها التنمية المستدامة، واهمها (العزير ٢٠٢١، ٩١٠-٩١١):

١- مبدأ الشراكة التربوية : يتم هذا المبدأ من خلال تطبيق شراكة تربوية تفاعلية بين مختلف فئات المجتمع واطيافه، وقال تعالى ((وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى)) (المائدة ٢)

٢- مبدأ التربية للحفاظ على البيئة : ويتم ذلك من خلال المحافظة على البيئة ونشر ثقافة تحمل المسؤولية في استغلال الموارد، كما في قوله تعالى ﴿ وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ

جَمِيعًا مِنْهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ (الجاثية: ١٣)



٣- مبدأ التوسط في الانفاق : وذلك عن طرق اتباع تربية التوسط في كل شيء وعدم اخذ شيء فوق الحاجة، فضلا عن استخدام الموارد بلا اسراف فالأشياء لم تخلق عبثا. ويؤكد القرآن الكريم أيضًا على أهمية التوازن والاعتدال في جميع جوانب الحياة، بما في ذلك استخدام الموارد الطبيعية. ففي سورة الأعراف، ورد: "ولا تُسرفوا إن المُسرفين كانوا إخوان الشياطين" (الأعراف: ٣١). تُبرز هذه الآية أهمية تجنب الإسراف واتباع نهج متوازن في الاستهلاك.

٤- مبدأ التربية على الاستخلاف في الارض : لقد اختار الله عز وجل الانسان ليكون خليفة في الارض ويقوم بأعمالها بما يرضيه ، ومن المواضيع المتعلقة بالبيئة مفهوم الاستخلاف أو الخلافة، حيث يحمل الإنسان مسؤولية الحفاظ على الأرض ورعايتها، وقال تعالى ((وَهُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ الْأَرْضِ)) (الانعام: ١٦٥) ، وتُبرز هذه الآية دور الإنسان كمؤتمن على العالم الطبيعي وواجبه تجاه صيانتته وحمايته، وتشير الإدارة الرشيدة إلى الالتزام بإدارة الموارد بحكمة واستدامة، لضمان استمراريته للأجيال المقبلة ، وقوله ايضا ((وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ)) (البقرة: ٣٠)، الخليفة هو آدم أبو البشر، وكل انسان وجد، أو سيوجد من نسله في كل زمان ومكان . ووجه تسميته بالخليفة ان الله سبحانه أو كل للإنسان زمام هذه الأرض، والكشف عما فيها من قوى ومنافع ، والاستفادة منها (مغنية ١٩٨١م، ٨٠).

٥- مبدأ التربية على تحقيق التكافل الاجتماعي : ان الاسلام اخص المحتاجين بأهمية خاصة، من خلال الزكاة والصدقات والتماس احتياجات الآخرين ، وفي القرآن الكريم وردت عدة نصوص قرآنية تؤكد على مبدأ الضمان من أجل حماية الغير وحفظ حقوقهم ومنها قوله تعالى (فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ) (البقرة: ١٩٤)

٦- مبدأ التربية على العدل في توزيع الموارد بين الاجيال المتعاقبة : ومن ذلك قوله تعالى ((إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ ۚ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ)) (النحل ٩٠)، وقوله تعالى (كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ) (الحشر: ٧) أي ان الإسلام هو نظام إلهي وإنساني يعمل على تحقيق المصلحة العامة للجميع دون استثناء لأي فرد أو جماعة، فهو لا يحل مشكلة إنسان على حساب آخر، ولا يضيق على أحد ليمنح الامتياز لغيره،



بغض النظر عن الظروف أو الأوضاع، الجميع في الإسلام متساوون وتتجلى هذه العدالة في جميع أحكامه ومبادئه، ومن أبرز هذه المبادئ رفض احتكار الثروة بين الأغنياء فقط، بحيث لا يبقى المال محصوراً في أيديهم دون أن يستفيد منه الفقراء (مغنية ١٩٨١م، ٢٨٧)

٧- مبدأ التربية على الشورى : لقد أكد الإسلام كثيراً على هذا المبدأ وذلك من خلال قوله تعالى ((والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون)) (الشورى ٣٨) فالشورى تعني الاستمرارية في التنمية المستدامة من خلال تبادل الأفكار بين الخبراء والمتخصصين في شتى الجوانب الحياتية .

٨- مبدأ الجودة التربوية وتحسين العمل التنموي : بحيث تتربى كل فئات المجتمع على ان تكون أعمالهم متقنة وذات جودة عالية .

المبحث الثاني: أثر الرشد الاقتصادي في الإسلام لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

المطلب الأول: دور الرشد الاقتصادي في تحقيق النمو للدول

يمثل الإنفاق الذي تقوم به الحكومات مركزاً أساسياً في عملية التنمية الاقتصادية لتلك الدول، فكلما كان هذا الإنفاق شاملاً لجميع الفئات والشرائح ويغطي جميع الاحتياجات الضرورية للفرد، استطاع هذا الإنفاق من تحقيق النمو الاقتصادي لتلك البلدان، لذا يجب على البلدان مراعاة الرشادة الاقتصادية في الإنفاق على المشاريع والخطط التنموية لغرض شمول أكبر عدد ممكن من المستفيدين، ومن هنا فإن القرآن الكريم والدين الإسلامي يحث الناس على الاعتدال والتوازن في الاستهلاك أو الإنفاق (أبوطه ٢٠٢١م، ٩٥٥).

إن طبيعة النظام الاقتصادي الذي تتبعه البلدان من سلوك اقتصادي رشيد أم غير رشيد يحدد قدرتها على النمو والتطور، لذا فإن النظام الاقتصادي المتبع يلعب دوراً بارزاً في عملية النمو للبلدان ويحقق كفاءة عالية في توزيع الموارد والامكانيات بين المواطنين، فمن غير الممكن لبلد لا يراعي جميع فئات المجتمع بشكل متساوي يكون قادراً على تحقيق ذلك النمو، لأن النمو يتحقق بشمول الجميع بنفس الخدمات والمميزات التي تقدمها تلك الدول، وهذا الشرط لا يتحقق من دون توزيع عادل وتحقيق التوازن في الإنفاق واتباع نظام الرشادة في النظام الاقتصادي للبلد، لذا فإن الرشد الاقتصادي يساعد على تعظيم الرفاه الاقتصادي على المستوى الشخصي للفرد أو الجماعي وبالأخص في ظل محدودية الموارد لتلك البلدان (بخيت، وآخرون ٢٠٢٣م، ١٦٠).



لذا فإن الاعتدال في الاستهلاك وتحقيق الرشد الاقتصادي يساعد على تحقيق الاستقرار في السوق من خلال خفض الطلب على السلع بحسب حاجة المواطنين، وبالنتيجة يحقق الاستقرار الاقتصادي للبلد، بحيث تكون الأسعار مناسبة لجميع الفئات والشرائح الاجتماعية، ومن الملاحظ هناك ارتفاع ببعض أسعار السلع والمواد الغذائية في شهر رمضان المبارك، ويأتي ذلك بسبب تهافت الصائمين بهذا الشهر لشراء المواد الغذائية وبكميات كبيرة، لكن هنا لا يعلمون أنه يجب التخفيف من المباحات، لذا فإن الإسراف وعدم الرشادة الاقتصادية يجعل البلد يعيش حالة عجز وارتفاع في أسعار السلع، وبهذا لا يمكن للبلد أن يحقق النمو الاقتصادي في ظل هذا العجز فلا بد من اتباع نظام الرشد الاقتصادي (المكاوي ٢٠٢٠، ٣١٢).

ولهذا لم يخلقنا الله سبحانه وتعالى لنأكل ونبذر ونستهلك كل ما يقع بأيدينا من سلع وموارد ونسبنا أن الله سبحانه وتعالى خلقنا لغرض بناء الأرض واستعمارها، وبناء حضارة الإنسان لأنه خليفة الله في الأرض، لذا فإن عدم الترشيح يجعلنا نقع في دائرة الإسراف التي حرمها الله تعالى ونهى عنها لأنها تجلب الفقر وتجعل البلدان تعيش في حالة مدمرة للفرد المسلم والمجتمع المسلم، وهدر الأموال ونزع البركة من بيوتنا، لأن الأفكار الاستهلاكية جاءت نتيجة تأثر المجتمعات بالعولمة الدخيلة على مجتمعنا الإسلامي (الورميلي و تتر ٢٠١٥ م، ٤١٢).

المطلب الثاني: تأثير الرشد الاقتصادي في تقليل الفقر وعدم المساواة

يعد مبدأ الرشادة الاقتصادية وعدم الإسراف في الاستهلاك من المبادئ المهمة في الدين الإسلامي والتي ركز فيها فقهاء الدين في النظام الاقتصادي الإسلامي، وخصوصاً إذا تعلق الموضوع بالقضاء على الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع، ومن أسباب نهى الدين الإسلامي عن الإسراف في الاستهلاك وضرورة اتباع نظام الرشادة الاقتصادية وهو لغرض التقليل من الفقر داخل المجتمع الإسلامي، لأن الفرد عندما لا يتبع نظام الرشادة في الاستهلاك يجعله يصرف أموالاً طائلة على حاجات وخدمات غير ضرورية بينما لم يتمكن من الإنفاق على الحاجات الأساسية، وهنا عندما يداوم الفرد على الإسراف فإنه يكون أكثر عرضة للفقر من خلال الاستدانة وتراكم الديون (نظمي ٢٠١٨ م، ٦١٢)، وكما في قوله تعالى (والذين إذا انفقوا لم يسرفوا) (الفرقان ٦٧)

لذا فإن الإسلام يحرص على الاعتدال في كل شيء وبالخصوص الاعتدال والرشادة في الاقتصاد، لأن ذلك سيخدم الفرد والمجتمع على حدٍ سواء، فلا وجود للإفراط ولا التفريط في الدين الإسلامي،



وإنما يجب أن يتبع الفرد والحكومات سياسة التوازن والاعتدال في الإنفاق والاستهلاك حتى لا يتضرر الفرد من الفقر نتيجة الإسراف والتبذير، وإن الترشيد في الاستهلاك يجعل الفرد قادرا على تفادي الوقوع في أزمة غلاء الأسعار نتيجة تضخم الطلب، ومن هنا فإن الترشيد في الاستهلاك يجعل الفرد يقوم بادخار الفائض من الأموال لغرض صرفه في أوقات الحاجة له (أبوطه ٢٠٢١م، ٩٦٠)

وقد ذكر النبي محمد (صلى الله عليه واله وسلم) (من بنى بنيانا رياء وسمعة حملة يوم القيامة من الأرض السابعة وهو نار تشتعل، ثم يطوق في عنقه، ويلقى في النار، فلا يحبسه شئ منها دون قعرها، إلا أن يتوب، قيل: يا رسول الله، كيف يبني رياء وسمعة، قال: (يبني فضلا على ما يكفيه استطالة منه على جيرانه، ومباهاة لإخوانه) (١). (الصدوق ١٤١٧ هـ، ٥١٣)، ويشير النبي محمد (صلى الله عليه واله) هنا إلى أن الشخص إذا أنفق أمواله بشكل يزداد عن حاجته فإن ذلك أمر محرم، وقد اضاف رسول الله (صلى الله عليه واله) إلى ذلك إن سبب هذا التبذير هو لغرض التباهي أمام الآخرين، وهذا ما قد يخلق شعورا بعدم المساواة والفقر داخل المجتمعات الإسلامية، وهذا أمر مرفوض كون أن الدين الإسلامي والنظام الاقتصادي في الإسلام يجب أن يحافظ على الأفراد والمجتمعات من الفقر والعوز ومحاربة عدم المساواة داخل تلك المجتمعات (العتبة العلوية المقدسة ٢٠١٤م، ١٧).

وروي عن محمد بن علي بن الحسين بإسناده عن إسحاق بن عمار أنه سأل أبا عبد الله (عليه السلام) عن أدنى الإسراف، قال: ثوب صونك تبتذله، وفضل الاناء تهريقه، وقذفك بالنوى هكذا وهكذا (الحر العاملي ١٤١٤ هـ، ٥١/٥)

وهنا نهى أمير المؤمنين (عليه السلام) عن الإسراف والتبذير من خلال الامتناع عن إنفاق الأموال في غير محلها، وإن ما يزود عن حاجته يستفاد منه تحسبا لما سيأتي من الأيام، فمن الممكن أن تمر على الإنسان ظروف مالية صعبة تحتاج إلى هذه الأموال، لذا فإن الإسراف والتبذير وعدم اتباع الرشادة الاقتصادية في الاستهلاك يعرض الفرد للفقر والعوز في الأيام الصعبة، وبالخصوص إذا احتاج الفرد لبعض الأموال لطرف صحي أو مرض معين، فإن ما يزود عن حاجة الفرد اليوم يتم الاستفادة منه في وقت آخر، وهذا ما يحقق تنمية مستدامة للفرد والمجتمع، لأن تمتع الفرد بصحة جيدة والحفاظ على الصحة من أهم أهداف التنمية المستدامة (العتبة العلوية المقدسة ٢٠١٤م، ١٧).



وقد حوّل أمير المؤمنين (عليه السلام) هذه الصفة الذميمة وهي (الإسراف أو التبذير) إلى صفة حميدة أو حسنة ترضي الله سبحانه وتعالى، بحيث أنه حوّل اهتمام الشخص المبذر من الميزات والشهوات التي يتمتع بها إلى التفكير في آخرته، فإمكان الشخص أن ينفق المال في الأمور التي تنفعه يوم القيامة وبما يرضي الله سبحانه وتعالى، وذلك بأن يتصدق على المستحقين والفقراء والمحتاجين بحيث يكون هذا الإنفاق مذخوراً له ولا يُعدّ اتلافاً للمال وتضييعاً له في الدنيا، لأن الإسراف والتبذير من الأمور التي تضيع المال وتساعد على تكوين طبقات فقيرة داخل المجتمعات فضلاً عن عدم تحقيق المساواة داخل المجتمع (العتبة العلوية المقدسة ٢٠١٤م، ١٨)، وعن الإمام علي (عليه السلام) أيضاً يقول: قوام العيش حسن التقدير، وملاكه حسن التدبير، وقال علي عليه السلام: "من اقتصد في الغنى والفقر، فقد استعدّ لنوائب الدهر، ن الحسين، قال: سمعت رجلاً يقول لأبي عبد الله عليه السلام: "بلغني أنّ الاقتصاد والتدبير في المعيشة نصف الكسب. فقال أبو عبد الله عليه السلام: لا، بل هو الكسب كلّهُ، ومن الدين التدبير في المعيشة"

المطلب الثالث: أثر الرشد الاقتصادي على البيئة والاستخدام المستدام للموارد

يلعب نظام الرشد الاقتصادي دوراً بارزاً في الاستخدام الأمثل والمستدام للموارد الطبيعية ويحافظ على البيئة وبالخصوص الموارد الضرورية في حياة الإنسان، وإن من أهم أسباب نشوء أزمة استنزاف الموارد الطبيعية هي عملية استهلاكها بصورة مسرفة من دون الحفاظ على تلك الموارد، وخصوصاً في الوقت الحاضر الذي يشهد مرحلة الاحتباس الحراري، لذا فقد وجد النظام الاقتصادي الإسلامي مفهوم الرشادة في الاستهلاك من الأمور المهمة لغرض الحفاظ على البيئة وبناء نظام بيئي مستدام (الجليل ٢٠٢٣، ١٢٢٩).

ولما للموارد الطبيعية دوراً بارزاً في ديمومة الحياة فإن الحفاظ على تلك الموارد يُعدّ أمراً ضرورياً، لذا فإن الدين الإسلامي حرّم الإسراف في استعمال هذه الموارد حتى في البلدان التي تنعم بخير وافر في تلك الموارد، لأن الإسراف في استعمالها يعرضها للنفاذ وبالخصوص البلدان التي تعاني من نقص هذه الموارد، وقال تعالى ((لَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا)) (الإسراء: ٢٦-٢٧)، وقوله تعالى أيضاً ((ثُمَّ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ)) (الأنعام: ١٤١)

لذا فإن بناء بيئة مستدامة يحتم على الأفراد من ترشيد استهلاك هذه الموارد وبالخصوص ترشيد استعمال المياه، وذلك لأهمية المياه أكثر موجود وأعز مفقود بحيث لا تستقيم الحياة بدونه، لذا فقد



أدرك العالم أجمع أهميته وضرورة ترشيد استعماله بشكل مستدام (عمر ٢٠٢٢، ٨٨)، لكن الدين الإسلامي التفت إلى هذا الموضوع منذ وقت مبكر وحث الناس على الترشيح في الاستعمال. لذا فإن الإسراف في الموارد الطبيعية الدائمة والمتجددة من الأمور المذمومة في الدين الإسلامي، وذلك لأن المؤمن مأمور بالترشيح في الاستهلاك وعدم الاسراف في أي شيء وبالخصوص الموارد الطبيعية الدائمة، لأن الإسراف يعود بالضرر على الكبير على الفرد والمجتمع ويتسبب في استنزاف الموارد الطبيعية، لذا فإن الله سبحانه وتعالى أمر الإنسان في الحفاظ على البيئة لغرض بناء بيئة مستدامة ومتجددة، وقد جعل الله تعالى الإنسان خليفة له في الأرض ليعمر الأرض وتكون الأرض مستعمرة متى ما حافظ عليها الإنسان وأدارها بشكل صحيح مثل مياه الأمطار أو الأنهار لغرض الحفاظ على البيئة بشكل عام (الجليل ٢٠٢٣، ١٢٣٠).

ويعد الرشد الاقتصادي في الموارد الطبيعية من أولويات النظام الاقتصادي الإسلامي بالخصوص في مجال عدم الإسراف في المياه، بحيث شخص الدين الإسلامي منذ القدم أهمية هذه الموارد للحفاظ على البيئة المستدامة، فالعالم اليوم يعاني من أزمة حقيقية وهي أزمة المياه حتى أنه في بعض البلدان لا يوجد ماء صالح للشرب للحيوانات في فصل الصيف، وهذا يعود لسببين أحدهما هو عدم حفاظ الإنسان على البيئة مما أدى إلى تغييرات مناخية كبيرة وتصحر كبير من خلال جرف الأراضي الزراعية وقطع الأشجار التي ممكن أن تأوي الطير والحيوان، والسبب الآخر هو التبذير والإسراف في استخدام تلك الموارد، وإن أول الأشخاص الذين سيتضررون من هذا النقص في الموارد هم الفقراء (نظمي ٢٠١٨م، ٦١٣)، وقد خص الله تعالى الماء بأنه نعمة من أعظم النعم على وجه الأرض حيث قال تعالى ((وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ)) (الأنبياء: ٣٠)

لذا فإن حفظ الموارد الطبيعية والحفاظ على البيئة من الضروريات الخمس؛ لأن من مقاصد الشريعة الإسلامية حفظ النفس، وحفظ الموارد الطبيعية وسيلة مهمة لحفظ النفس، والوسائل تأخذ حكم المقاصد، وهو وجوب حفظ النفس وعدم اهلاكها، فلا يجوز للإنسان إفساد الأرض أو الإسراف في الموارد الطبيعية، لأنها وسيلة لحفظ النفس للإنسان والحيوان وهي تأخذ أحكامها، وقد تأتي أهمية الموارد الطبيعية والبيئية من أهميتها لحياة الإنسان في الوقت الحاضر، فضلاً عن أهميتها للأجيال القادمة، ومن هذا المنطلق فقد أمرنا الله تعالى في الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية وعدم الإسراف فيها لغرض بناء حياة كريمة وحياة مستدامة يتمتع بها الإنسان في جميع الأوقات، لذا فإن الله تعالى لا يحب الإفساد في الأرض والإسراف (الجليل ٢٠٢٣، ١٢٣٣)، وكما في قوله تعالى ((



وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِنَفْسٍ فِيهَا وَيُهْلِكُ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ ۗ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ)) (البقرة: ٢٠٥)

ويأتي اهتمام الإسلام بالبيئة والموارد الطبيعية من أهمية هذه الموارد على حياة الإنسان فمن الضروري الحفاظ عليها من العبث والتلوث والاستنزاف والإسراف، فقد وضع النظام الاقتصادي تعاليم مهمة في مجال الرشادة في استهلاك هذه الموارد لغرض الحفاظ على البيئة وحمايتها من الاضرار الناتجة عن الإسراف والتبذير (عمر ٢٠٢٢، ١٠٠)، بحيث دعا الإسلام إلى استصلاح الأرض وعمارة الأرض وهذا يتناغم بشكل كبير مع أهداف التنمية المستدامة، فإذا كانت الأمم المتحدة وجدت أهمية التنمية المستدامة والحفاظ على الموارد البيئية والطبيعية لغرض ضمان حياة كريمة للإنسان، لكن هذه الأفكار نادى بها الدين الإسلامي منذ زمن طويل، فجوهر الأفكار التي يحملها الدين الإسلامي والنظام الاقتصادي الإسلامي لغرض خدمة الناس والحفاظ على حقهم في العيش بكرامة فضلاً عن أهمية استعمار الأرض والحفاظ على الموارد الطبيعية لخدمة الإنسان (خضر ٢٠١٦ م، ١٥٥٢).

وبما أن مشكلة أزمة الموارد الطبيعية بدأت تتصدر المشهد العام للبلدان والتي أصبحت هذه الموارد مهددة بالنفاد بحكم الإسراف والتبذير في استعمالها، لذا بدأت المجتمعات يبحث عن بدائل لتلك الموارد لخدمة الإنسان، ومن بين تلك البدائل والتي اقترحها الدين الإسلامي هو الترشيد في استهلاك الموارد الطبيعية وبالأخص الطاقة المائية التي تمثل سر الحياة والتي وصفها الله تعالى بقوله (وجعلنا من الماء كل شيء حي)، فالماء يمثل الحياة للإنسان وللحيوان وللنبات، وإن استعماله بإسراف وعدم الترشيد يجعله مهدداً بالنفاد، وبما أن الدين يحتل مكانة مهمة في حياة الناس لذا فإن الحلول التي يطرحها قادرة على تجاوز هذه المشكلة (حطاب ٢٠١٣ م، ٨٥).

المبحث الثالث / الأدوات الإسلامية لتحقيق الرشد الاقتصادي

المطلب الأول : الزكاة ودورها في إعادة توزيع الثروة

أولاً- مفهوم الزكاة:

تُعد الزكاة ركن أساسي من أركان الإسلام، وتعتبر وسيلة مهمة لإعادة توزيع الثروة في المجتمع الإسلامي، وتهدف إلى مساعدة الفقراء والمحتاجين وتعزيز التكافل الاجتماعي.

والزكاة هو حَقٌّ يُجِبُّ فِي مَالٍ خَاصٍّ، لِطَائِفَةٍ مَخْصُوصَةٍ، فِي وَقْتٍ مَخْصُوصٍ، وَتُسَمَّى صَدَقَةً؛ لِأَنَّهَا دَلِيلٌ لِصِحَّةِ إِيْمَانٍ مُؤَدِّيَهَا وَتَصَدِيقُهُ؛ وَ هِيَ أَحَدُ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ، وَ هِيَ وَاجِبَةٌ بِالْإِجْمَاعِ، وَسَنَدُهُ



(برهان الدين ١٩٩٧م، ٢٩١) وقال تعالى ((وَأَتُوا الزَّكَاةَ)) (البقرة ٤٣) وَقَوْلُهُ جَلَّ ثَنَاؤُهُ: ((خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا)) (التوبة : ١٠٣) والاصل في ذلك كله راجع إلى هذين المعنيين، وهما النماء والطهارة.

وقال تعالى ((وَوَيْلٌ لِلْمُشْرِكِينَ (6) الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كُفْرُونَ)) (فصلت: ٦-٧) أي لا يؤدّون الزكاة المفروضة، وهذا يظهر دلالة على أن الكفار مخاطبون أيضاً بالشرائع، وقيل بأن المعنى هنا يشير إلى أنهم لا يطهرون أنفسهم من الشرك بإقرارهم بقول "لا إله إلا الله"، وهي بمثابة زكاة النفس، كما أشار إلى الزكاة بمعنى التطهير في قوله: "خيراً منه زكاة (الطبرسي ١٩٩٥م، ٨)، وعن رسول الله (صلى الله عليه وآله): الزكاة قنطرة الإسلام فمن أداها جاز القنطرة ومن منعها احتبس دونها وهي تطفئ غضب الرب (المجلسي ١٩٨٣م، ٤٠٥) وعن الامام الرضا (عليه السلام) قال: علة الزكاة من أجل قوت الفقراء، وتحسين أموال الأغنياء لأن الله تعالى كلف أهل الصحة، القيام بشأن أهل الزمانة من البلوى (الصدوق ١٤٠٤هـ، ٨)

الزكاة تُعد من الفرائض الأساسية في الإسلام ومن أبرز ركائز تحقيق العدالة الاجتماعية إنها تعمل على توزيع الثروة بين أفراد المجتمع بشكل عادل ومتوازن، حيث تُفرض على الأغنياء لصالح المجتمع، مما يمنحها بُعداً يجمع بين الجانب المالي والروحي باعتبارها إحدى صور العبادة لله. كما أنّ الزكاة تمثل نوعاً من الضريبة العامة التي تُشرف الدولة على تنظيم جمعها وتوزيعها بما يتماشى مع تعاليم القرآن الكريم. إلى جانب كونها واجباً دينياً ومالياً، تهدف الزكاة إلى إعادة تخصيص الموارد لدعم الفقراء والمحتاجين وتعزيز التكافل في المجتمع.

ثانياً: مقاصد الزكاة :

إن المقاصد الأساسية للزكاة هي تحقيق المساواة الاجتماعية و التخفيف من العوز و الحاجة الاجتماعية، مثلما أنها تعمل على تحقيق التوازن في تقسيم المال بين أفراد المجتمع حيث تجمع الأموال من الأثرياء وتوزعها على الفقراء و المحتاجين، فضلاً عن ذلك تعمل على تقليل الفجوة الاجتماعية، عبر تقسيم الثروة، وتقلل الزكاة من التباين بين الطبقات الاجتماعية وتساعد في توفير الفرص المتكافئة لكل، مثلما أنها تعزز التماسك و التكاتف الاجتماعي: تجمع الزكاة بين أفراد المجتمع، حيث يتعاون الناس في تقديم المعونة للأشخاص الذين هم في حاجة ملحة إليها، مما يعزز التماسك و التكاتف الاجتماعي.



كما يفرض الزكاة لتطهير المال وإخراجه للعمل، فتكون الزكاة أساساً للتكافل الاجتماعي أولاً كما تكون حافزاً للاموال المشاركة في النشاط الاقتصادي للمجتمع وفي تحقيق أهدافه، وتضع الشريعة الإسلامية ضوابط لحركة المال، ولا يسمح لقوة المال بالطغيان والأطمئنان بلا حساب، فقله تعالى (كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّا طَغَىٰ) (العلق : ٦-٧) أي إن الإنسان إذا استغنى فقد يكفر ويطغى وينكر أن لله تعالى الرجعى (البحراني ٢٠٠٦، ٦٩٧) لذا تلعب الزكاة دوراً حيوياً في إعادة توزيع الثروة، مما يساهم في بناء مجتمع أكثر عدلاً وتماسكاً، وإن تطبيق هذه الفريضة يمكن للمجتمع الإسلامي تحقيق التنمية المستدامة وتحسين الظروف المعيشية للمجتمع.

المطلب الثاني : الوقف وإسهامه في دعم المشاريع التنموية

١. مفهوم الوقف لغة واصطلاحاً

الوقف لغة :

أ- وقف: الْوَأْوُ وَالْقَافُ وَالْقَاءُ: أَصْلٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى تَمَكُّثٍ فِي شَيْءٍ ثُمَّ يُقَاسُ عَلَيْهِ مِنْهُ وَقَفْتُ أَقِفُ وَوَقُوفًا (بن فارس ١٩٧٩م، ١٣٥)

ب- وقف: مَنْ يَحْبِسُ عَيْنَهُ إِمَّا عَلَى مَلِكِهِ أَوْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَعَالَى (أحمد ٢٠٠٨، ٢٤٨٥)

الوقف اصطلاحاً:

أ- الوقف : هو تحبيس الأصل وتسبيل المنفعة (الزركشي ١٩٩٣م، ٢٦٨)

ب- وقيل : هو عِبَارَةٌ عَنْ حَبْسِ الْمَمْلُوكِ عَنِ التَّعْلِيلِ مِنَ الْغَيْرِ (السرخسي ١٩٩٣، ٢٧)

ت- ويراد به أيضاً: تحبيس الأصل ، وتسبيل المنفعة ، وجمعه وقوف وأوقاف (أ. الطوسي ١٣٨٧هـ، ٢٨٦)

٢. دور الوقف في دعم المشاريع التنموية

يعتبر الوقف من الركائز الأساسية في البناء الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع الإسلامي، وقد أظهرت الشواهد التاريخية دوره الفعّال وإسهاماته الكبيرة في دعم هذا المجتمع وتعزيز صموده، وقد نجد الإسلام لا يقتصر في مفهوم التنمية على الجانب المادي فقط، بل يوسع نطاقها لتشمل الفرد والمجتمع الإنساني بأسره ومن منظور إسلامي، وتعد الشمولية إحدى السمات الأساسية للتنمية، حيث تهدف إلى تلبية جميع احتياجات الإنسان. وتشمل هذه الاحتياجات توفير الغذاء والملبس والسكن



ووسائل النقل، بالإضافة إلى التعليم والرعاية الصحية والترفيه، كما تركز على ضمان حق العمل وحرية التعبير وإتاحة الفرصة لممارسة الشعائر الدينية (ابراهيم ١٩٩٢م، ٧٢)

ويلعب الوقف دوراً حيوياً في تحقيق التنمية المستدامة من خلال توفير مصادر تمويل مستدامة، وتعزيز التكافل الاجتماعي، ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد يساهم في توفير الاحتياجات الأساسية للمجتمع، مثل التعليم والصحة والإسكان، كما يعمل على الحد من الفقر والبطالة وتحسين مستوى المعيشة.

للأوقاف دور مهم في المساهمة في تقليل معدلات البطالة والتخفيف من آثارها، وذلك من خلال ما تقدمه المؤسسات الوقفية في تشغيل الأيدي العاملة في مجالات متعددة مثل الإشراف والرقابة والإدارة، بالإضافة إلى الخدمات الإنتاجية والتوزيعية. هذا يسهم بشكل فاعل في توفير فرص عمل للمجتمع وتعزيز دور العمالة في مختلف القطاعات (شرون ٢٠١٥م، ٨٥)

وأيضاً قد نجد إن الوقف يساعد في تحسين جودة القوى العاملة في المجتمع من خلال توفير فرص لتعلم المهن والمهارات، مما يعزز الكفاءات المهنية والقدرات الإنتاجية للأيدي العاملة، بالإضافة إلى ذلك يلعب الوقف دوراً في معالجة مشكلات البطالة الاحتكاكية والفنية داخل المجتمع، فضلاً عن تأثيره التخفيف من البطالة الاختيارية والمقنعة والإجبارية، والتقريب من المستوى الأمثل الفعلي للتشغيل (احمد ٢٠٠٥م، ٩٤)

وللوقف دور مهم وحيوي في دعم العملية التعليمية، حيث شملت خدماته مختلف الجوانب المتعلقة بالمعلمين والمتعلمين. فقد وُفّر الوقف الدعم اللازم لتغطية احتياجات التعليم، بما في ذلك السكن والطعام والعلاج، بالإضافة إلى تأمين أماكن إقامة مخصصة للمسافرين الباحثين عن العلم، كما اتسم التعليم الوقفي بمجانيته، إذ أعفى الطلاب من الرسوم التي كانت تُفرض عادةً على من يتعلمون في المدارس النظامية الحكومية، وتميز هذا النوع من التعليم بشموليته، حيث أتاح الفرصة لجميع فئات وطبقات المجتمع دون تمييز، مما ساهم في زيادة أعداد المتعلمين وانتشار تخصصات متنوعة ومختلفة مما يساهم في بناء جيل مؤهل لتحديات المستقبل (د. عبد الملك ١٩٩٤م، ٢٣٦)

كذلك له دور بارز في المجال الصحي من خلال إقامة المستشفيات المتنوعة، ويساهم في تمويل الخدمات الصحية والمراكز الطبية، مما يساهم في تحسين الصحة العامة للمجتمع، وقد امتدت أموال الوقف لتشمل إنشاء مستشفيات تعليمية متخصصة، حيث ضُمَّت مدرسة للطب إلى المدرسة المستنصرية، ووضعت شروط الوقفية التي أنشأت هذه الكلية ضرورة حضور الأطباء الأساتذة مع



طلبتهم إلى عيادة المدرسة كل صباح لأغراض العلاج .كما اشترط إنشاء أقسام داخلية للطلاب وتخصيص مخصصات شهرية تُمنح لدارسي الطب بالإضافة إلى توفير المواد العينية اللازمة له (ناجي ١٩٦٥م، ٣٨٧)

كذلك يسهم الوقف في تطوير البنية التحتية مثل الطرق والمواصلات، ويعتبر مصدر تمويل هام يؤدي الى انخفاض النفقات الحكومية والقروض الخارجية ، مما يساهم في تسهيل الحركة والتنمية الاقتصادية.

المطلب الثالث: التمويل الإسلامي وأثره في تحقيق الرشد والتنمية المستدامة

١. مفهوم التمويل الإسلامي

التمويل الإسلامي يعد فرعاً من علم الاقتصاد الذي يركز على تحليل العلاقة بين مفاهيم الزمن والنقود والعائد والمخاطرة .يُعتبر عقد التمويل من العقود الزمنية التي تستمر فيها العلاقة بين الممول والتمول لمدى زمني محدد .في بداية هذه الفترة، يقدم الممول السيولة النقدية للتمول بهدف تحقيق عائد يتناسب طردياً مع مستوى المخاطرة المرتبطة بالعقد (السحيباني ١٤٣٢ هـ، ٩) ويعرف أيضاً: بأنه تقديم ثروة عينية او نقدية بقصد تحقيق الربح أو بقصد التبرع مع الالتزام بالضوابط الشرعية التي تحكم طبيعة التمويل (قندور ٢٠٢١م، ٧)

التمويل الإسلامي يمثل نظاماً يقوم على ربط المؤسسات المالية بمفهومها الواسع مع الأفراد أو المؤسسات، بهدف توفير السيولة المالية لمن يستفيد منها، سواء لتلبية الاحتياجات الشخصية أو لأغراض الاستثمار .ويتم ذلك من خلال تقديم أدوات مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، مثل عقود المراجعة، المشاركة، الإجارة، الاستصناع، السلم، أو القرض (الشلهوب ٢٠٠٧م، ٣)

٢. أثر التمويل الإسلامي على الرشد الاقتصادي والتنمية

التمويل الإسلامي يمثل الركيزة الأساسية للنظام المصرفي الإسلامي، حيث تهدف المصارف الإسلامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ضمن إطار الشريعة الإسلامية، مع الالتزام بالقيم الأخلاقية التي أرسنها الشرائع السماوية، وتسعى هذه المصارف إلى تعزيز دور رأس المال في المجتمع بطريقة تصب في صالح التنمية، فهي مؤسسات مالية اجتماعية تنموية تقوم بوظائف مشابهة لما تقدمه البنوك التقليدية من تسهيل للمعاملات الاقتصادية، لكنها تضع في أولوياتها خدمة المجتمع وتحقيق التنمية المستدامة، وقد تعتمد المصارف الإسلامية على توظيف أموالها بأساليب رشيدة تضمن تحقيق الفائدة للمجتمع، كما تساهم في تحسين العادات الاقتصادية للأفراد من خلال



ترشيد الإنفاق وتوجيههم نحو الادخار وتنمية أموالهم، مما ينعكس إيجاباً عليهم وعلى المجتمع بشكل عام. إضافة إلى ذلك، تلعب دوراً مهماً في تعزيز روح التكافل الاجتماعي عبر الدعوة إلى أداء الزكاة، وجمعها وإنفاقها وفق المصارف الشرعية المخصصة لها، مما يسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية والمصلحة العامة (النجار ١٩٧٦م، ٢١)

ويسهم التمويل الإسلامي بشكل كبير في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال دعمه للاستدامة والشمول المالي، إذ يقوم على الاستثمار في الاقتصاد الحقيقي والمشاريع ذات الطابع المستدام، مما يسهم في رفع معدل الإنتاجية وتحقيق استقرار مالي أكثر قوة، بالإضافة إلى ذلك يسهم التمويل الإسلامي في توسيع نطاق الشمول المالي عبر تقديم حلول تمويلية متنوعة تلبي احتياجات الأفراد والشركات، مما يعزز من فرصهم للمشاركة الفاعلة في مختلف الأنشطة الاقتصادية.

ويهدف أيضاً إلى تحقيق العدالة والمساواة من خلال إلغاء الربا ورفع الظلم والاستغلال الناشئ عن النظام المصرفي التقليدي القائم على نظام الفائدة الذي يؤدي إلى استغلال الأفراد الفقراء، والتمويل الإسلامي يرفع الظلم في توزيع رأس المال (شابر ١٩٩٦م، ١٠٥)

وكذلك يساهم التمويل أيضاً في تعزيز العدالة في توزيع الدخل والثروة، على عكس نظام الإقراض القائم على الفائدة في النظام المصرفي التقليدي، هذا النظام يؤدي دوراً سلبياً في توزيع الدخل والثروة لأنه يعتمد على معيار الملاءة المالية بدلاً من التركيز على الإنتاجية (جمال ١٩٨٣م، ٣٩)

الخاتمة

من خلال بحثنا توصلنا إلى أهم النتائج:-

١. يشير الرشد الاقتصادي إلى الإدارة الحكيمة للموارد المالية بما يحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية دون الاضرار بالبيئة.

٢. يلعب الرشد الاقتصادي في الدين الإسلامي دوراً بارزاً في تنظيم عملية الاستهلاك وتنظيم الموارد.

٣. يسهم الرشد الاقتصادي في توزيع الموارد بشكل عادل مما يعزز من فرص التنمية المستدامة.

٤. يسهم الرشد الاقتصادي في تحقيق الكفاية لجميع افراد المجتمع من خلال ترشيد الاستهلاك للسلع والخدمات.

٥. أيضاً من عوامل الرشد الاقتصادي تقليل معدلات الفقر وتعزيز الرفاه الاجتماعي من خلال الاستخدام الفعال للموارد.



٦. يساهم الرشد الاقتصادي في الحفاظ على البيئة من خلال الممارسات الاقتصادية المستدامة.
٧. نجد ان التنمية المستدامة تحقق العدالة الاجتماعية من خلال تحقيق المساواة في الفرص والموارد.
٨. أيضا تعمل التنمية المستدامة على تحقيق الاستدامة البيئية من خلال الحفاظ على البيئة كواجب ديني.

٩. تسهم التنمية المستدامة في تعزيز الإنتاجية من خلال النمو دون الاضرار بالقيم الاجتماعية.
١٠. نجد ان التمويل الإسلامي يعمل على توفير أدوات مالية تتوافق مع الشريعة الإسلامية مثل المربحة والمشاركة مما يعزز من الرشد الاقتصادي.
١١. تعد الزكاة من الوسائل المهمة لإعادة توزيع الثروة في المجتمع، والتي تهدف لمساعدة الفقراء وتعزيز التكافل الاجتماعي.

١٢. تبين لنا إن للوقف دوراً حيوياً في تحقيق التنمية المستدامة من خلال توفير مصادر تمويل مستدامة.

١٣. يسهم التمويل الإسلامي بشكل كبير في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال دعمه للاستدامة والشمول المالي.

توصيات البحث:

١. تعزيز الوعي المجتمعي بمفهوم الرشد الاقتصادي من خلال إدماج قيم الاعتدال في الانفاق والتوازن بين الاستهلاك والادخار في المناهج الدراسية والبرامج الإعلامية.

٢. تفعيل دور المؤسسات الإسلامية، من خلال تطوير مؤسسات الزكاة والوقف لتكون أدوات عملية في تمويل مشروعات التنمية المستدامة، إضافة الى استثمار أموال الزكاة والوقف في مشاريع إنتاجية تسهم في الحد من الفقر والبطالة.

٣. العمل على ترشيد سياسات مالية واقتصادية تحد من الهدر والفساد المالي والإداري الذي يعطل التنمية.

٤. العمل على تعزيز العدالة الاجتماعية، من خلال توزيع الثروات والموارد بعدالة بين فئات المجتمع بما ينسجم مع مقاصد الشريعة.

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم

١. ابن عابدين، محمد امين بن عمر بن عبد العزيز. رد المحتار على الدر المختار. المجلد ٢. بيروت: دار الفكر، ١٩٩٢م.



٢. ابن فارس، ابي الحسن احمد بن فارس بن زكريا. معجم مقاييس اللغة. اتحاد الكتاب العربي، ٢٠٠٢م.
٣. ابن فارس، احمد بن فارس بن زكريا القزويني. "معجم مقاييس اللغة". جزء ٦. دار الفكر، ١٩٧٩م.
٤. ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي ابو الفضل. لسان العرب. المجلد ط٣. بيروت: دار صادر، ١٤١٤هـ.
٥. أبو طه، احمد محمد احمد. "الاعتدال في الانفاق وأثره على التنمية والادخار دراسة تأصيلية تطبيقية من منظور الفقه الإسلامي". مجلة كلية الشريعة والقانون، الجزء ٢ العدد ٢٣، ٢٠٢١م.
٦. اديب، عبد السلام. "ابعاد التنمية المستدامة". الاجتماع السنوي لنقابة المهندسين الزراعيين التابعة للاتحاد المغربي. المغرب، ٢٠٠٢.
٧. البحراني، هاشم. "البرهان في تفسير القرآن". جزء ٥. مؤسسة الاعلمي للمطبوعات، ٢٠٠٦.
٨. بخيت وجواد، حيدر نعمه ، عبد الوهاب محمد ، احمد جاسم الياسري، و فاضل نعمه الصريفي. "الرشادة الاقتصادية ودورها في تحقيق مؤشرات أهداف التنمية المستدامة في العراق ٢٠١٥ - ٢٠٣٠". المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، ٢٠٢٣م.
٩. بخيت، حيدر نعمه. "الرشادة الاقتصادية ودورها في تحقيق مؤشرات التنمية المستدامة في العراق". بحث علمي. بغداد: المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، ٢٠٢٣.
١٠. برهان الدين، إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد ابن مفلح. المبدع في شرح المقنع. جزء ٢. ١٩٩٧م.
١١. البشري، طارق وآخرون. النظم السياسية في الإسلام نظريات ومفاهيم. القاهرة: دار الكتاب المصري، ٢٠٢٣.
١٢. بلوك، سليم. "الفكر الاقتصادي في الاسلام". ورقة بحثية. المغرب: مجلة انسنة الاقتصاد، ٢٠٢٣.
١٣. البناء، مريم. "فلسفة الاقتصاد الاسلامي". بحث علمي. مجلة ديماك العالمية للاسلام والشريعة، ٢٠٢٥.
١٤. الجابري، فاطمة. <https://islamwhy.com/contents/view/details?id=769> cid=32& . ١٦ ، ١٢ ، ٢٠٢١. (تاريخ الوصول ٢٠٢٥ ، ٤ ٢٠).
١٥. الجبير، احمد بن عبد الرحمن. العدل والتوازن في الاقتصاد الإسلامي. ٤ ، ٤ ، ٢٠١١. https://www.aleqt.com/2011/04/04/article_522925.html (تاريخ الوصول ١١ ، ٥ ، ٢٠٢٥).
١٦. جمال، احمد. محاضرات في الثقافة الاسلامية. المجلد ط٦. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٨٣م.
١٧. جمعة، محمد حسن احمد. "رؤية مقترحة لتوظيف المنهج التربوي الاسلامي لدعم اسس التنمية المستدامة داخل مؤسسات اعداد المعلم بمصر". المؤتمر العلمي الاول لاستشراف التعليم. كلية التربية ومركز الدراسات المعرفية بالقاهرة ، ٢٠١٣.
١٨. خطاب، كمال توفيق. دليل الباحثين إلى الاقتصاد الإسلامي والمصارف الإسلامية في الاردن دراسة تحليلية ببلوغرافية (١٩٧٤م - ٢٠١٠م). عمان: المعهد العالمي للفكر الاسلامي، ٢٠١٣م.
١٩. خبابة، عبد الله. الوقائع الاقتصادية، العولمة الاقتصادية، التنمية المستدامة. الاسكندرية، ٢٠٠٩.
٢٠. خضر، حسين علي. "العناية بالبيئة رؤية اسلامية معاصرة". مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية، العدد ٣ المجلد ٢٤ ، ٢٠١٦م.



٢١. الدامغاني، الحسين بن محمد الداغاني. قاموس القرآن او اصلاح الوجوه والنظائر في القرآن الكريم. المجلد ٣. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٠م.
٢٢. دوجلاس، موسيث. "مبادئ التنمية المستدامة ، ترجمة بهاء شاهين." بحث علمي. الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، ٢٠٠٠.
٢٣. الربيعي، علي مهدي داود. "التحليل الاقتصادي لمؤشرات التنمية المستدامة في بلدان اسبوية مختارة." بحث علمي. كربلاء: جامعة كربلاء، ٢٠٠٩.
٢٤. الزركشي، شمس الدين محمد بن عبد الله الزركشي المصري الحنبلي. شرح الزركشي. المجلد الاول، جزء ٤. دار العبيكان، ١٩٩٣م.
٢٥. سالم، مأمون يوسف. "ادارة الاستدامة والتنمية المستدامة في القرآن والسنة." قطر: مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية ، ٣٠ اكتوبر، ٢٠١٩.
٢٦. السحيباني، محمد بن ابراهيم. اسس الاقتصاد زالتمويل الاسلامي. المجلد ٤. ١٤٣٢هـ.
٢٧. السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي. "المبسوط." جزء ١٢. بيروت: دار المعرفة، ١٩٩٣.
٢٨. سفيان، حلوفي. "مفهوم الحكم الراشد وعلاقته بالتنمية المستدامة." بحث علمي ٢٠١٨. مجلة دراسات في الاقتصاد وادارة الاعمال، ديسمبر، ٢٠١٨.
٢٩. سفيان، خلوفي. "مفهوم الحكم الراشد وعلاقته بالتنمية المستدامة ." بحث علمي. مجلة دراسات في الاقتصاد وادارة الاعمال، ديسمبر، ٢٠١٨.
٣٠. سلمان، سجي محمد. "تقويم الاداء الاقتصادي وانعكاسه على تحقيق التنمية المستدامة." بحث علمي. بغداد: مجلة الريادة للمال والاعمال، ٢٠٢٢.
٣١. السيد، د. عبد الملك احمد. "الدور الاجتماعي للوقف." جدة: البنك الاسلامي للتنمية والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ١٩٩٤م.
٣٢. شابرا. الاسلام والتحدي الاقتصادي. المجلد ١. فرجينيا - الولايات المتحدة الامريكية: المعهد العالمي للفكر الاسلامي، ١٩٩٦م.
٣٣. الشافعي، حسن احمد. التنمية المستدامة والمحاسبة والمراجعة البيئية في التربية البدنية والرياضية . الاسكندرية: دار الوفاء للطباعة والنشر، ٢٠١٢.
٣٤. الشافعي، عبد الله محمد بن ادريس. الام. بيروت: دار المعرفة، ١٩٩٠م.
٣٥. شرون، عز الدين. "مساهمة نحو تفعيل دور الوقف في التنمية." تأليف اطروحة دكتوراه. الجزائر: جامعة بسكرة، ٢٠١٥م.
٣٦. الشلهوب، صلاح بن فهد. "صناعة التمويل الاسلامي ودوره في التنمية ." جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، ٢٠٠٧م.



٣٧. الشيخ الصدوق. الأمالي. تحقيق: قسم الدراسات الاسلامية - مؤسسة البعثة - قم: مركز الطباعة والنشر في مؤسسة البعثة، ١٤١٧ هـ.

٣٨. الشيرازي، ناصر مكارم. الامثل في تفسير كتاب الله المنزل. المجلد ١. بيروت لبنان: مؤسسة الاعلمي، ٢٠١٣.

٣٩. الصدوق. "من لا يحضره الفقيه". جزء ٢. مؤسسة النشر الاسلامي - قم المشرفة، ١٤٠٤ هـ.

٤٠. الصغير، حميد. الرشد الاقتصادي للمستهلك بين الاقتصاد الإسلامي ونظيره الوضعي، شبكة الالوكة. ٢٠١٥ م.

٤١. الصمادي، عدنان احمد ، فايز عبد الفتاح ابو عمير. "ملكية الارض في الاسلام ودورها في التنمية المستدامة". مجلة الدراسات الاجتماعية، ٢٠٠٧.

٤٢. الطبرسي، ابو علي الفضل بن الحسن. تفسير مجمع البيان. المجلد ١. بيروت - لبنان: مؤسسة الاعلمي، ١٩٩٥ م.

٤٣. الطوسي، ابو جعفر محمد بن الحسن. التبيان في تفسير القرآن. المجلد ١. مكتب الاعلام الاسلامي، ١٤٠٩ هـ.

٤٤. الطوسي، ابو جعفر محمد بن حسن بن علي بن حسن. "المبسوط في فقه الإمامية". جزء ٣. طهران: المكتبة المرتضوية لإحياء آثار الجعفرية، ١٣٨٧ هـ.

٤٥. العاملي، محمد بن الحسن الحر. "وسائل الشيعة". مؤسسة آل البيت (ع) لإحياء التراث - قم المشرفة، ١٤١٤ هـ.

٤٦. عبد الجليل، لمياء عبد الجليل سيد. "ادارة مؤسسات الدولة أزمة استنزاف الموارد الطبيعية من منظور فقهي". مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، عدد خاص بمؤتمر الشريعة والقانون بعنوان مواجهة الازمات المعيشية وتداعياتها رؤية شرعية وقانونية، ٢٠٢٣.

٤٧. عبد الحميد، بوخاري ، و رزقون محمد. "دور الاقتصاد الاسلامي في ترشيد السلوك الاستهلاكي". موسوعة الاقتصاد والتمويل الاسلامي، ٢٠١١ م.

٤٨. عبد الرحمن، احمد عوف محمد. "الوقف : السبيل الى اصلاحه وصولاً الى تفعيل دوره". الكويت : مجلة اوقاف - العدد التاسع ، ٢٠٠٥ م.

٤٩. عبد العزيز، عقيل بن. "ابعاد التنمية المستدامة ومصادرها وتطبيقاتها في ضوء التربية الاسلامية". جامعة سوهاج، فبراير، ٢٠٢١.

٥٠. عبد الغني، سعيد. نحو الرشد الاقتصادي. القاهرة : دار النيل للطباعة ، ١٩٥٠.

٥١. العبيدي، احمد ابراهيم حسين. "القيادة الرشيدة واستشراف المستقبل الاستراتيجي للاقتصاد العراقي". بحث علمي. بغداد: المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، ٢٠٢٣.

٥٢. العتبة العلوية المقدسة. الإسراف. النجف: العتبة العلوية المقدسة، قسم الشؤون الدينية، شعبة التبليغ، ٢٠١٤ م.

٥٣. العتيبي، احلام حمدان سعيد. "تحديد الاسعار والاجور واحكامه في الاقتصاد الاسلامي". مجلة كلية الدراسات الاسلامية بنين باسون، ٢٠٢١.



٥٤. عربي، خالد ابقراهيم. نظرات في الاقتصاد الاسلامي. طرابلس: منشورات جمعية الدعوة الاسلامية العالمية ، ١٩٩١.
٥٥. العسال، احمد وفتحي عبد الكريم. النظام الاقتصادي في الاسلام. القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٨٤.
٥٦. العسل، ابراهيم، التنمية في الاسلام. المجلد الاولى. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٩٩٢م.
٥٧. العلامة الحلي، الحسن بن يوسف بن علي. قواعد الاحكام. المجلد ١. قم: مؤسسة النشر الاسلامي، ١٤١٨ هـ.
٥٨. عليان، شوكت. النظام الاقتصادي في الاسلام. الرياض: مطبعة النرجس، ٢٠٠٠.
٥٩. عمر، احمد حسن حسن. "أحكام استهلاك المياه وترشيدها في الفقه الإسلامي". مجلة علوم اللغة والأدب، المجلد ٤ العدد ٤، ٢٠٢٢.
٦٠. عمر، احمد مختار عبد الحميد. معجم اللغة العربية المعاصرة. المجلد الاولى، جزء ٣. عالم الكتب، ٢٠٠٨.
٦١. عمران، سمية الطيب الطاهر. "مفهوم فلسفة الاقتصاد في الاسلام". ليبيا: مجلة كلية الاداب، يونيو، ٢٠٢١.
٦٢. الغزالي، عبد الحميد. حول المنهج الاسلامي في التنمية الاقتصادية. القاهرة: دار الوفاء، ١٩٨٩.
٦٣. الفيض الكاشاني. التفسير الأصفي. المجلد ١. مكتب الاعلام الاسلامي، ١٤٢٠ هـ.
٦٤. قندور، عبد الكريم احمد. "نظرية الاستهلاك في الفكر الاقتصادي: أيها تفسر نمط الاستهلاك في اقتصاد اسلامي". مجلة بيت المشورة، العدد ١٠، ٢٠١٩م.
٦٥. قندور، عبد الكريم. "علم المالية الاسلامية". صندوق النقد العربي، ٢٠٢١م.
٦٦. اللجنة العالمية للبيئة والتنمية. سلسلة كتب عالم المعرفة. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٩.
٦٧. اللحياني، سعد بن حمدان. مبادئ الاقتصاد الاسلامي. مكة المكرمة: جامعة ام القرى، ٢٠٠٨.
٦٨. مبروك، بدوية سيد محمد. ضوابط ترشيد الاستهلاك في الإسلام. رسالة ماجستير ، كلية التجارة، جامعة الأزهر، ١٩٩٧م.
٦٩. المجلسي، محمد باقر بن محمد تقي. "بحار الانوار". جزء ٧٤. ١٩٨٣م.
٧٠. محجوب، عمر. "اثر منهج الاسلام في الاستدامة والاقتصاد الدائري". المجلة العربية للعلوم ونشر الابحاث - مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية ، فبراير، ٢٠٢٢.
٧١. محمد، فاطمة عبد الله. "عوامل زيادة الانتاجية ورفع مستوى العمالة في الاقتصاد الاسلامي". مصر: المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة ، يناير، ٢٠١٥.
٧٢. المدني، مالك بن انس بن عامر الاصبحي. المدونة. المجلد ١. دار الكتب العلمية، ١٩٩٤م.



٧٣. مشهور، نعمت عبد اللطيف. الزكاة الأسس الشرعية والدور الانمائي والتوزيعي. القاهرة: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨١ م.
٧٤. المعتزلي، ابن أبي الحديد. شرح نهج البلاغة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ٢. قم: منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، ١٩٦٧ م.
٧٥. معروف، ناجي. "تاريخ علماء المستنصرية". بغداد: مكتبة العاني، ١٩٦٥ م.
٧٦. مغنية، محمد جواد. تفسير الكاشف. المجلد الثالثة. بيروت- لبنان: دار العلم للملايين، ١٩٨١ م.
٧٧. المقدسي، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بابن قدامة. المغني. المجلد ٣. السعودية- الرياض: عالم الكتب، ١٩٩٧ م.
٧٨. المكاوي، محمد محمود. نظرية الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي. المنصورة: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، ٢٠٢٠.
٧٩. النجار، أحمد. "منهج الصحة الإسلامية بنوك بلا فوائد". جدة، ١٩٧٦ م.
٨٠. نظمي، رانيا محمد عزيز. "الإسراف في القرآن الكريم دراسة تفسيرية موضوعية". مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمهور، المجلد ٣ العدد ٣، ٢٠١٨ م.
٨١. الورميلي وتتر، فرست عبد الله يحيى ، و أيمن سعيد. "أسباب النزعة الاستهلاكية ومعالجتها من خلال القرآن الكريم والسنة النبوية". مجلة جامعة زاخو، المجلد ٣، العدد ٢، ٢٠١٥ م.

References

1. Ibn Abidin, Muhammad Amin ibn Umar ibn Abd al-Aziz. Radd al-Muhtar ala al-Durr al-Mukhtar. Volume 2. Beirut: Dar al-Fikr, 1992.
2. Ibn Faris, Abu al-Hasan Ahmad ibn Faris ibn Zakariya. Dictionary of Language Standards. Arab Writers Union, 2002.
3. Ibn Faris, Ahmad ibn Faris ibn Zakariya al-Qazwini. Dictionary of Language Standards. Volume 6. Dar al-Fikr, 1979.
4. Ibn Manzur, Muhammad ibn Makram ibn Ali Abu al-Fadl. Lisan al-Arab. Volume 3, ed. Beirut: Dar Sadir, 1414 AH.
5. Abu Taha, Ahmad Muhammad Ahmad. "Moderation in Spending and Its Impact on Development and Saving: An Authentic and Applied Study from the Perspective of Islamic Jurisprudence." Journal of the College of Sharia and Law, Part 2, Issue 23, 2021.
6. Adeeb, Abd al-Salam. "Dimensions of Sustainable Development." Annual Meeting of the Syndicate of Agricultural Engineers of the Moroccan Federation. Morocco, 2002.
7. Al-Bahrani, Hashim. "Al-Burhan fi Tafsir al-Quran." Part 5. Al-Alamy Foundation for Publications, 2006.



8. Bakhit and Jawad, Haider Nemah, Abdul Wahab Muhammad, Ahmed Jassim Al-Yasiri, and Fadhel Nemah Al-Sarifi. "Economic Rationalization and Its Role in Achieving Sustainable Development Goal Indicators in Iraq 2015-2030." Iraqi Journal of Economic Sciences, 2023.
9. Bakhit, Haider Nemah. "Economic Rationalization and Its Role in Achieving Sustainable Development Indicators in Iraq." Scientific Research. Baghdad: Iraqi Journal of Economic Sciences, 2023.
10. Burhan Al-Din, Ibrahim ibn Muhammad ibn Abdullah ibn Muhammad ibn Muflih. Al-Mubdi' fi Sharh al-Muqni'. Part 2, 1997.
11. Al-Bishri, Tariq et al. Political Systems in Islam: Theories and Concepts. Cairo: Dar Al-Kitab Al-Masry, 2023.
12. Block, Salim. "Economic Thought in Islam." Research Paper. Morocco: Journal of Humanization of Economics, 2023.
13. Al-Banna, Maryam. "The Philosophy of Islamic Economics." Scientific Research. Dimak International Journal of Islam and Sharia, 2025.
14. Al-Jabri, Fatima. <https://islamwhy.com/contents/view/details?id=769&cid=32>. December 16, 2021. (Accessed April 20, 2025.)
15. Al-Jubeir, Ahmad ibn Abd al-Rahman. Justice and Balance in Islamic Economics. April 4, 2011. https://www.aleqt.com/2011/04/04/article_522925.html (Accessed May 11, 2025.)
16. Jamal, Ahmad. Lectures on Islamic Culture. Volume 6, ed. Beirut: Dar Al-Kitab Al-Arabi, 1983.
17. Juma, Muhammad Hasan Ahmad. "A Proposed Vision for Employing the Islamic Educational Curriculum to Support the Foundations of Sustainable Development within Teacher Training Institutions in Egypt." The First Scientific Conference on Educational Foresight. Faculty of Education and the Center for Cognitive Studies, Cairo, 2013.
18. Hattab, Kamal Tawfiq. A Researchers' Guide to Islamic Economics and Islamic Banking in Jordan: An Analytical Bibliographic Study (1974-2010). Amman: International Institute of Islamic Thought, 2013.
19. Khababa, Abdullah. Economic Facts, Economic Globalization, Sustainable Development. Alexandria, 2009.
20. Khader, Hussein Ali. "Environmental Care: A Contemporary Islamic Perspective." Journal of the University of Babylon for Humanities, Issue 3, Volume 24, 2016.
21. Al-Damaghani, Al-Hussein bin Muhammad Al-Daghani. Dictionary of the Qur'an or Correction of Faces and Analogies in the Holy Qur'an. Volume 3. Beirut: Dar Al-Ilm Lil-Malayin, 1980.
22. Douglas, Moseth. "Principles of Sustainable Development, translated by Bahaa Shaheen." Scientific Research. International House for Cultural Investments, 2000.



23. Al-Rubaie, Ali Mahdi Dawood. "Economic Analysis of Sustainable Development Indicators in Selected Asian Countries." Scientific Research. Karbala: University of Karbala, 2009.
24. Al-Zarkashi, Shams al-Din Muhammad bin Abdullah al-Zarkashi al-Masri al-Hanbali. Al-Zarkashi's Commentary. Volume 1, Part 4. Dar Al-Ubaikan, 1993.
25. Salem, Mamoun Yousef. "Sustainability Management and Sustainable Development in the Qur'an and Sunnah." Qatar: Journal of Humanities and Social Sciences, October 30, 2019.
26. Al-Suhaibani, Muhammad bin Ibrahim. Foundations of Islamic Economics and Finance. Volume 4, 1432 AH.
27. Al-Sarakhsi, Muhammad ibn Ahmad ibn Abi Sahl Shams al-A'immah al-Sarakhsi. "Al-Mabsut." Part 12. Beirut: Dar al-Ma'rifah, 1993.
28. Sufyan, Haloufi. "The Concept of Good Governance and Its Relationship to Sustainable Development." Scientific Research, 2018. Journal of Studies in Economics and Business Administration, December 2018.
29. Sufyan, Khaloufi. "The Concept of Good Governance and Its Relationship to Sustainable Development." Scientific Research. Journal of Studies in Economics and Business Administration, December 2018.
30. Salman, Saja Muhammad. "Evaluating Economic Performance and Its Impact on Achieving Sustainable Development." Scientific Research. Baghdad: Al-Riyada Journal of Finance and Business, 2022.
31. Al-Sayyid, Dr. Abdul Malik Ahmad. "The Social Role of Waqf." Jeddah: Islamic Development Bank and the Islamic Research and Training Institute, 1994.
32. Shabra. Islam and the Economic Challenge. Volume 1. Virginia, USA: International Institute of Islamic Thought, 1996.
33. Al-Shafi'i, Hassan Ahmad. Sustainable Development, Environmental Accounting, and Auditing in Physical Education and Sports. Alexandria: Dar Al-Wafa for Printing and Publishing, 2012.
34. Al-Shafi'i, Abdullah Muhammad bin Idris. Al-Umm. Beirut: Dar Al-Ma'rifa, 1990.
35. Sharon, Ezz El-Din. "A Contribution Towards Activating the Role of Waqf in Development." PhD Thesis. Algeria: University of Biskra, 2015.
36. Al-Shalhoub, Salah bin Fahd. "The Islamic Finance Industry and Its Role in Development." King Fahd University of Petroleum and Minerals, 2007.
37. Al-Shaykh Al-Saduq. Al-Amali. Edited by: Department of Islamic Studies - Al-Ba'thah Foundation - Qom: Printing and Publishing Center of Al-Ba'thah Foundation, 1417 AH.
38. Al-Shirazi, Nasser Makarem. The Ideal in Interpreting the Revealed Book of God. Volume 1. Beirut, Lebanon: Al-A'lami Foundation, 2013.



39. Al-Saduq. "Man La Yahduruhi al-Faqih." Part 2. Islamic Publishing Foundation - Qom, 1404 AH.
40. Al-Saghir, Hamid. Economic Rationalization of the Consumer Between Islamic Economics and Its Positive Counterpart, Al-Aloka Network, 2015.
41. Al-Samadi, Adnan Ahmad, and Fayez Abdul Fattah Abu Omair. "Land Ownership in Islam and Its Role in Sustainable Development." Journal of Social Studies, 2007.
42. Al-Tabarsi, Abu Ali al-Fadl ibn al-Hasan. Tafsir Majma' al-Bayan. Volume 1. Beirut, Lebanon: Al-A'lami Foundation, 1995.
43. Al-Tusi, Abu Ja'far Muhammad ibn al-Hasan. Al-Tibyan fi Tafsir al-Quran. Volume 1. Islamic Media Office, 1409 AH.
44. Al-Tusi, Abu Ja'far Muhammad ibn Hasan ibn Ali ibn Hasan. "Al-Mabsut fi Fiqh al-Imamiyyah." Part 3. Tehran: Al-Murtazawiiyya Library for the Revival of Ja'fariyya Traditions, 1387 AH.
45. Al-'Amili, Muhammad ibn al-Hasan al-Hurr. "Wasa'il al-Shi'a." Aal al-Bayt (AS) Foundation for the Revival of Heritage - Qom, 1414 AH.
46. Abdul Jalil, Lamia Abdul Jalil Sayyid. "State Institutions' Management of the Crisis of Natural Resources Depletion from a Jurisprudential Perspective." Journal of the Faculty of Sharia and Law, Tanta University, Special Issue on the Sharia and Law Conference, entitled "Confronting Living Crises and Their Implications: A Sharia and Legal Perspective," 2023.
47. Abdel Hamid, Bukhari, and Rizqoun Muhammad. "The Role of Islamic Economics in Rationalizing Consumer Behavior." Encyclopedia of Islamic Economics and Finance, 2011.
48. Abdel Rahman, Ahmed Awf Muhammad. "Waqf: The Path to Reform and Activating Its Role." Kuwait: Awqaf Magazine, Issue 9, 2005.
49. Abdel Aziz, Aqeel Bin. "Dimensions of Sustainable Development, Its Sources, and Applications in Light of Islamic Education." Sohag University, February 2021.
50. Abdel Ghani, Saeed. Towards Economic Maturity. Cairo: Dar al-Nil for Printing, 1950.
51. al-Ubaidi, Ahmed Ibrahim Hussein. "Wise Leadership and Foreseeing the Strategic Future of the Iraqi Economy." Scientific Research. Baghdad: Iraqi Journal of Economic Sciences, 2023.
52. The Holy Shrine of Imam Ali (AS). Extravagance. Najaf: The Holy Shrine of Imam Ali (AS), Department of Religious Affairs, Tabligh Division, 2014.
53. Al-Otaibi, Ahlam Hamdan Saeed. "Price and Wage Determination and Its Rulings in the Islamic Economy." Journal of the College of Islamic Studies, Benin Basoun, 2021.
54. Arabi, Khaled Ibkarhim. Views on Islamic Economics. Tripoli: Publications of the World Islamic Propagation Society, 1991.



55. Al-Assal, Ahmad and Fathi Abdul Karim. The Economic System in Islam. Cairo: Wahba Library, 1984.
56. Al-Asal, Ibrahim. Development in Islam. Volume 1. Beirut: University Foundation for Studies and Publishing, 1992.
57. Al-Allamah Al-Hilli, Al-Hasan ibn Yusuf ibn Ali. The Rules of Rulings. Volume 1. Qom: Islamic Publishing Foundation, 1418 AH.
58. Alian, Shawkat. The Economic System in Islam. Riyadh: Al-Nargis Press, 2000.
59. Omar, Ahmed Hassan Hassan. "Rulings on Water Consumption and Rationalization in Islamic Jurisprudence." Journal of Linguistics and Literature, Volume 4, Issue 4, 2022.
60. Omar, Ahmed Mukhtar Abdel Hamid. Dictionary of Contemporary Arabic. Volume 1, Part 3. Alam Al-Kutub, 2008.
61. Imran, Samia Al-Tayeb Al-Tahir. "The Concept of the Philosophy of Economics in Islam." Libya: Journal of the Faculty of Arts, June 2021.
62. Al-Ghazali, Abdel Hamid. On the Islamic Approach to Economic Development. Cairo: Dar Al-Wafa, 1989.
63. Al-Fayd Al-Kashani. The Pure Interpretation. Volume 1. Office of Islamic Information, 1420 AH.
64. Qandour, Abdel Karim Ahmed. "Consumption Theory in Economic Thought: Which One Explains the Pattern of Consumption in an Islamic Economy?" Bayt Al-Mashura Journal, Issue 10, 2019.
65. Qandour, Abdul Karim. "Islamic Finance." Arab Monetary Fund, 2021.
66. World Commission on Environment and Development. "World of Knowledge" Book Series. Kuwait: National Council for Culture, Arts, and Letters, 1989.
67. Al-Lahyani, Saad bin Hamdan. Principles of Islamic Economics. Makkah: Umm Al-Qura University, 2008.
68. Mabrouk, Badawiya Sayed Muhammad. Controls for Rationalizing Consumption in Islam. Master's Thesis, Faculty of Commerce, Al-Azhar University, 1997.
69. Al-Majlisi, Muhammad Baqir bin Muhammad Taqi. "Bihar Al-Anwar." Part 74, 1983.
70. Mahjoub, Omar. "The Impact of the Islamic Approach on Sustainability and the Circular Economy." Arab Journal of Science and Research Publishing - Journal of Economic, Administrative, and Legal Sciences, February 2022.
71. Muhammad, Fatima Abdullah. "Factors of Increasing Productivity and Raising the Level of Employment in the Islamic Economy." Egypt: The Scientific Journal of the Faculties of Commerce Sector, January 2015.
72. Al-Madani, Malik ibn Anas ibn Amir al-Asbahi. Al-Mudawwana. Volume 1. Dar Al-Kotob Al-Ilmiyyah, 1994.



73. Mashhour, Ni'mat Abdul Latif. Zakat: The Legal Foundations and the Developmental and Distributive Role. Cairo: University Foundation for Studies, Publishing, and Distribution, 1981.
74. Al-Mu'tazili, Ibn Abi Al-Hadid. Explanation of Nahj al-Balagha, edited by Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim, 2nd ed. Qom: Publications of the Library of Ayatollah al-Mar'ashi al-Najafi, 1967.
75. Marouf, Naji. "History of the Scholars of al-Mustansiriya." Baghdad: Al-Ani Library, 1965.
76. Mughniyeh, Muhammad Jawad. Al-Kashf Interpretation. Volume 3. Beirut, Lebanon: Dar Al-Ilm Lil-Malayin, 1981.
77. Al-Maqdisi, Abu Muhammad Abdullah ibn Ahmad ibn Muhammad Babin Qudamah. Al-Mughni. Volume 3. Saudi Arabia-Riyadh: Alam Al-Kutub, 1997.
78. Al-Makkawi, Muhammad Mahmoud. The Theory of Consumption in Islamic Economics. Mansoura: Modern Library for Publishing and Distribution, 2020.
79. Al-Najjar, Ahmad. "The Approach of the Islamic Awakening: Interest-Free Banks." Jeddah, 1976.
80. Nazmi, Rania Muhammad Aziz. "Extravagance in the Holy Qur'an: An Objective Interpretive Study." Journal of the College of Islamic and Arabic Studies for Girls in Damanhour, Volume 3, Issue 3, 2018.
81. Al-Rumaili and Tatar, Firsat Abdullah Yahya, and Ayman Saeed. "The Causes of Consumerism and Its Treatment through the Holy Qur'an and the Prophetic Sunnah." Journal of Zakho University, Volume 3, Issue 2, 2015.